٦

# ( رُبَّ ) و أحكامها في العربية


أ.د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

الأستاذ بكلية الدراسات المساندة والتطبيقية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

• حصل على درجة الماجستير من كلية (اللغة العربية) بجامعة (أم القرى)، وكانت أطروحته بعنوان (النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز).

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية (اللغة العربية) بجامعة (أم القرى)، وكانت أطروحته بعنوان (شرح ألفية ابن معط - المجلد السابع).

E : ahajj@kfupm.edu.sa

## الملخص

**موضوع البحث:** الحديث عن حرف الجر (رب) في العربية.

**أهداف البحث:** بيان أحكام (رب) المتفرقة في كتب التراث اللغوية وغيرها.

**منهج البحث:** التتبع الاستقصائي والتحليلي.

**أهم النتائج:** رُبَّ حرفٌ ثلاثي يلزم الصدارة، وفيه لغات عدة، وهو يفيد التقليل في رأي جمهور النحاة، وهذا رأي سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي تتعلق بالفعل العامل فيها، ولا يكون مجرورها إلا نكرة، ولا تدخل على معرفة، ولا على الأفعال، وقد يكون ضميرًا وهو في معنى النكرة كما نص ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تحذف رُبَّ ويبقى عملها، وهذا كثير في لسان العرب، وقد تتصل (ما) بـ(رُبَّ) فتكفها عن العمل، وحينئذ لا تدخل إلا الجملة الفعلية كما نص سيبويه وجماعة، ونقل بعض العلماء كابن مالك وغيره دخولها على الفعلية والاسمية.

**التوصيات:** الاعتناء بالأحرف المفردة كـ(رب، وإذن، وكلا، وبلى، وما أشبهها) بالدراسة وجمع جميع ما جاء فيها من أحكام في مؤلف مستقل.

**الكلمات المفتاحية:** رُبَّ – حروف الجر – الزائد – النحو.

## المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، تَفَرَّدَ بالكمال، ونزَّهَ نفْسَهُ عن الخَطَلِ والنِّسْيانِ، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ على سَيِّدِ ولدِ عدنانَ سيِّدِنَا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحْبِهِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ، أمَّا بعدُ:

فإنَّ لـ(رُبَّ) في العربيَّة أحكامًا عديدةً، وصفاتٍ فريدةً، مبثوثةً في كتب العربية على اختلاف مشاربها واختصاصها، وقد رأيت أن أقوم بلم شعث تلك المعلومات، والجمع بين متفرق هذه الصفات ومتباين تلك الأحكام، في بحث لطيفٍ، يجمع أقوال علماء العربية والمفسرين مدعمًا تلك الأقوال بأدلتهم وتعليلاتهم.

ومن الله التوفيق، ومنه أستمد العون والسداد.

## تمهيد

تناولَتْ كتبُ العربيَّةِ على اختلافها حروفَ المعاني إما بالإشارة الموجَزَة، وإما بالعبارة المشروحة متوسطة حينًا، ومسهبة مستقصاة حينًا آخر مبثوثةً في أبوابها، منذ كتاب إمام النُّحَاة سيبويه عليه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى المقتضب فالجُمَل ثمَّ بعد ذلك اللُّمَع فالمفصَّل وغيرها من كتب الأئمَّة عليهم رضوان الله أجمعين، وكانت مناهجُهُم في الحديث عنها تتباينُ بين مُسهِبٍ ومختَصِر.

وفي القرن الرَّابع الهجري ظهر منهجٌ آخرُ في الحديث عن أدوات الحروف والمعاني تمثل في إفرادها بمؤلفات خاصة، كان ذلك على يد الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧هـ)، وتبعه أبو علي الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) في كتابه معاني الحروف، ثم الهروي المتوفى سنة (٤١٥هـ) في كتابه الأزهية، ثم المالقي المتوفى سنة (٧٠٢هـ) في كتابه رصف المباني، ثم المرادي المتوفى سنة (٧٤٩هـ) في كتابه الجنى الداني، ثم ابن هشام المتوفى سنة (٧٦١هـ) في كتابه المغني.

في هذا البحث سأتناول بإذن الله تعالى الحديث عن (رُبَّ)، فأجمع شتات ما يتعلق بها من مختلف المصادر اللغوية التي أستطيع الوقوف عليها.

**وقد قسمت الحديث فيه إلى عدة مباحث:**

**الأول**: رُبَّ عند العرب، وعدد حروفها، وموضعها من الإعراب، ومواطن ورودها.

**الثاني**: (رُبَّ) بين الحرفيَّة والاسميَّة.

**الثالث**: اللغات الواردة في رُبَّ.

**الرابع**: دلالة رُبَّ.

**الخامس**: متعلَّق رُبَّ.

**السادس**: معمول رُبَّ.

**السابع**: حذف رُبَّ وبقاء عملها.

**الثامن**: لحاق التاء لها.

**التاسع**: اتصال (ما) برُبَّ.

**العاشر**: ما يماثلها في المعنى كـ(قد، وكم).

## المبحث الأول: رُبَّ عند العَرَب

**معناها:** قال الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ: «ورُبَّ كلمة تُفْرِدُ واحدًا من جميع، يَقَعُ على واحد يُعْنَى به الجميع، كقولك: رُبَّ خَيْرٍ لَقِيته»[١]. فهذا المفرد الذي يليها هو في معنى الجميع إلا إذا حَصَرَتْهُ قرينةٌ في واحدٍ، ولا يكونُ المفرَدُ كذلك إلاَّ مع عامٍّ، أو نفيٍ، أو تقليلٍ، أو يقع تمييزًا[٢].

ومن حيث عدُدها فهي حرفٌ ثلاثيُّ الوضع عند أكثر أهل اللغة[٣]، وعَرَضَ فيها التصرُّفُ بحذف الباء عند التخفيف في بعض لغاتها كما سيأتي.

وعدَّها ابن فضال المجاشعيُّ[٤] ثنائيَّةَ الوضع، وقالَ: قياسُهَا أن تكونَ ساكنةَ الثاني كهلْ وبلْ، وأمَّا فتحُ الباء مخفَّفةً فهو ضرورةٌ لا لُغةٌ.

**موضعها من الإعراب ومواطن ورودها:** رُبَّ حرفُ جرٍّ زائدٌ في الإعراب لا في المعنى وفاقًا لأبي الحسن الأخفش وأبي عُمَرَ الجرميِّ[٥].

ولا موضعَ لها من الإعراب.

وعند الفراء وجماعةٍ من الكوفيين أنها اسمٌ معمولةٌ لجوابها كـ(إذا) أو (حين) في الظروف. وتقدمت عندهم لاقتضائها الجواب. وهي مبنيةٌ، قالوا: وقد يُبتَدَأُ بها فيقال: رُبَّ رَجُلٍ أفضلُ من عمرو، ويقال: رُبَّ ضربةٍ ضربتُ، ورُبَّ يومٍ سرتُ، بتقدير الظرف، ورُبَّ رَجُلٍ ضربتُ مفعولٌ، ورُبَّ رَجُلٍ قامَ مبتدأٌ،كما يكون ذلك في كم[٦].

**صدارتها:** أمَّا مواطنُ وُرُودها في الكلام، فقد اشتُهرت رُبَّ في استعمال العرَبَ لها

(١) العين للفراهيدي (٨/ ٢٥٨).
(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٩).
(٤) المرجع السابق (٤/ ١٧٣٩).
(٥) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص:٧). وانظر مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٢)، وشرح الجمل لابن خروف (١/ ٤٧٦)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٣٨) (هنداوي).
(٦) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧).

أنَّهَا تَلزَمُ الصَّدارةَ فيُبتَدَأُ بها الكلامُ، وهي تنفرد بذلك من بين أخواتها (حروفِ الجرِّ).

قال أبو علي[١]: و(ربّ) لا تدخل إلا على الاسم العام الدال على أكثر من واحد، لهذا المعنى الذي ذكرنا في (ربّ) لم تقع إلا صدرًا.

ولا تقَعُ حَشْوًا؛ لدلالتها على نوع من معاني الكلام هو التَّقليل[٢]، والتَّقليلُ معنًى كالاستفهام الذي له الهمزةُ، وكالنَّفي الذي له (ما)، وكالتَّأكيد الذي له (إنَّ)، وهذه كلُّهَا مَعَانٍ أدواتُهَا تَلْزَمُ صدْرَ الكلام، فلا يتقدَّمُ عليها ما في حَيِّزِهَا[٣].

وقد يَتَقَدَّمُهَا «ألا» الاستفتاحيَّةُ[٤]، كقول الشاعر[٥]:

**ألا رُبَّ مَـنْ يغتابُني وَدَّ أنَّني ... أبـوه الذي يُدْعَى إليه ويُنسَبُ**

وقول امرئ القيس[٦]:

**ألا رُبَّ يومٍ لكِ منهـنَّ صالحٍ ... ولا سـيما يومًا بدارةِ جُلجُـلِ**

وقول رجل من أزْد السَّراة[٧]:

**أَلا رُبّ مَوْلـودٍ وليس له أبٌ ... وذى وَلـد لـم يلْـدَهُ أبـوانِ**

وقال ذو الرُّمَّةِ[٨]:

**أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِيْ لَهُ اللَّهَ نَاصِحٌ ... وَمَنْ قَلْبُهُ لي في الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ**

وقال بعضُهُم: رُبَّ محمولةٌ على نقيضها من الحروف كـ(ما) النافية؛ حيث إنَّ رُبَّ

(١) التعليقة للفارسي (٢/ ٢١).
(٢) المقتضب للمبرد (٤/ ١٤٠)، وجواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٤).
(٣) الأزهية للهروي (ص: ٢٥٩)، وجواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٤).
(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٩).
(٥) البيت للغطمش من بني شقرة بن كعب الضبي في ديوان الحماسة (١/ ٥٠٨). وانظر تصحيح الفصيح لابن درستويه (ص: ٢٩٨).
(٦) ديوان امرئ القيس (ص: ١٠) من معلقته.
(٧) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٦٦).
(٨) ملحق ديوان ذي الرمة (٣/ ١٨٦١).

لإثبات الشَّيء قليلًا، و(ما) لنَفْيِهِ، وإثباتُ الشَّيء نقيضُ نَفْيه[١]. ومنه في النَّقيض أيضًا حَمْلُهُم (لا) النَّافيةِ للجِنْس في نَصْب ما بعدَهَا على (إنَّ) الَّتي للتَّوكيد في نَصْب ما بعدَهَا، وهي نقيضَتُهَا[٢].

ومثلُها أيضًا في النَّقيض (كم) الخبريَّة؛ حيث إنها تفيدُ التَّكثير، ورُبَّ تُفيدُ التَّقليل، ويَجْمَعُ بينهما أنَّ كِلَيهِمَا يقَعُ على النَّكِرَاتِ فيَخفِضُهَا[٣]. فحُمِلَت عليها في التَّصَدُّر كما حُمِلَتْ تلك عليها في البناء[٤].

و(كم) الخبريةُ تلزم الصَّدْرَ لأنها تُشبه (كم) الاستفهامية في اللَّفظ فتقول: كَمْ رَجُلٍ ضَرَبْتُ، كما تقولُ في الاستفهامية: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْت، ولما ناقضَتْ (كم) الخبريَّةُ رُبَّ فبُنيت لأنَّهَا للتَّقليل وهي للتَّكثير، جُعِلَتْ رُبَّ مثلَها في لُزُوم الصَّدْرِ. والعَرَبُ تحمِلُ الشَّيءَ على النَّقيض،كما تحملُهُ على النَّظير. وقد حملوا على النَّظير في كثير من حُرُوفهم، كحَمْلِهِم (كم) الخبريَّةِ على (كم) الاستفهاميَّةِ في لُزُوم صَدْرِ الكلام، وكذلك حملُهُم (عن) الاسميَّةِ على (عن) الحرفيَّةِ في لُزُوم البناء، وغير ذلك[٥].

أمَّا مجيئُها غيرَ صَدْرٍ في الجملة، فقد نقَلَ أبو حيَّان وُقُوعَهَا خبرًا فقال[٦]: وربَّما وقعت خبرًا لـ«إنَّ»، و«أنَّ» المحذوفِ ضميرِ الشَّأنِ منها.

ومما تقعُ فيه بكثرة وقوعها صدر جوابِ شرطٍ مصحوبةٍ بـ «يا»، وغير مصحوبةٍ، كما قد تصحبها «يا» في غير ذلك.

وكذلك قد يُتَلَقَّى القسمُ بالجملة التي هي صدرُهُ مع اللام[٧].

(١) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٦).
(٢) رصف المباني للمالقي (ص: ٢٦٨).
(٣) تهذيب اللغة للأزهري (رب).
(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/ ٤٠٣).
(٥) انظر رصف المباني للمالقي (ص: ٢٦٨)، والخصائص لابن جني (٢/ ٢٠١).
(٦) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥).
(٧) المرجع السابق (ص: ٨).

## المبحث الثاني: رُبَّ بين الحرفيَّة والاسميَّة

هذه مسألةٌ من مسائل الخلاف بين النَّحْويِّين، فقد وقع اختلافُهُم في (رُبَّ) كاختلافهم في كثير من حروف المعاني غيرها، هل هي اسم أم حرفٌ ؟

أقولُ: ذَهَبَ بعضُهُم إلى أنَّهَا حرفٌ، وذَهَبَ آخَرُون إلى أنَّهَا اسمٌ.

أمَّا **الذين ذهبوا إلى أنها حرفٌ** فهم **جماعةُ البصريِّين**[(١)]، ورجَّحهُ ابنُ يعيشَ وابنُ مالكٍ من المتأخِّرين[(٢)]. وحُجَّتُهُم في ذلك أمورٌ[(٣)]:

١- أنَّ معناها في غيرها كالحروف، وهذا المعنى هو تقليلُ ما دَخَلَت عليه نحو: رُبَّ رَجُلٍ يَفهَمُ؛ أي: ذلك قليلٌ. والحروفُ هي التي لا تدلُّ على معنى في نَفْسِهَا، بل يكونُ معناها في غيرها.

٢- أنه لا يحسُنُ فيها علاماتُ الأسماء ولا علاماتُ الأفعال، والخلوُّ من علامات القِسْمَين علامةٌ للحروف.

٣- أنَّ ما بعدها مجرورٌ أبدًا، والإضافةُ غيرُ متصوَّرَةٍ، فتعيَّنَ أنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ لا غير[(٤)].

٤- أنها متعلقةٌ بفعل أبدًا، وهذه علامةُ حروف الجرِّ[(٥)].

٥ - أنها حرفُ جرٍّ بدليل اختصاصها بالأسماء، حتى إنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا بعد كفِّ عملها بـ(ما)، كما في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ

(١) انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٤٢٧، ٢/ ٥٤، ٢٧٤، ٢٨١)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٥٧، ٦٥)، والإنصاف للأنباري (ص: ٣١٩)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٣١٩).

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٦ ـ ٢٧)، وتسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ١٤٧).

(٣) انظر الإنصاف للأنباري (ص: ٣٢٠).

(٤) انظر جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٢).

(٥) انظر المرجع السابق (ص: ٤٥٢).

مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢]، وقولِ جذيمةَ الأبرَشِ[١]:

**رُبَّما أَوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمَالاَتُ**

وهذا الاختصاصُ دليلُ حرفيَّتِهَا[٢].

٦ - أنَّهَا مساويةٌ للحروف في الدَّلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشَّرْط، فإنَّهَا تدلُّ على معنًى في مسمًّى مفهومٍ جِنْسُهُ بلفظها[٣].

٧ - أنها مبنيَّة، ولو كانت اسمًا لكان حقُّها الإعراب[٤].

وأمَّا **الذين ذَهَبوا إلى أنَّهَا اسْمٌ** فهم **الكوفيُّون**[٥]، ووافقهم الأخفشُ من البصريِّين في أحد قَولَيه[٦]، واختارَهُ ابنُ الطَّراوة والرَّضيُّ[٧] من المتأخِّرين.

نقل ابن السراج أنَّ الكِسائيَّ أو غيرَهُ من القدماء نقل أنَّ بعضَ العرب يقول: رُبَّ رجل ظريفُ، فترفع ظريفًا تجعله خبرًا (لرُب). قال ابنُ السَّرَّاج: ومَن فعل هذا فقد جعلها اسمًا، وهذا إنما يجيء على الغَلط والتشبيه[٨].

وقد احتجُّوا لرأيهم بعدَّة أمور، هي:

١ - أنَّهُم حَمَلوا (رُبَّ) على نقيضتها (كم)؛ حيث إنَّها للعدد والتَّكثير، و(رُبَّ) للعدد

(١) انظر الشاهد في الكتاب لسيبويه (٣/ ٥١٨)، والمقتضب للمبرد (٣/ ١٥)، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (ص: ٨٢)، وتحصيل عين الذهب للشنتمري (ص: ٥٢٤)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص: ٢٨)، وخزانة الأدب للبغدادي (١١/ ٤٠٤).

(٢) انظر جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٣).

(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٣٨).

(٤) المرجع السابق (ص: ٤٣٩).

(٥) انظر الأصول لابن السراج (١/ ٤١٨)، والإنصاف للأنباري (ص: ٣١٩).

(٦) انظر البسيط لابن أبي الربيع (٢/ ٨٦٠، ٨٦١)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢/ ١١٧٥).

(٧) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٣٩)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧)، وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٥٣٥).

(٨) الأصول لابن السراج (١/ ٤١٨).

والتَّقليل، وكما أنَّ (كم) اسمٌ فكذلك (رُبَّ)[١]، وكما هو معلومٌ من أساليب العَرَب فإنَّهُم يَحمِلُونَ الشَّيءَ على نقيضه، كما يَحملونَهُ على نظيره[٢].

ورُدَّ هذا بأنَّ الاسميَّةَ لا تَثبُتُ بالإلحاق في المعنى، وإلاَّ لَزِمَ الحكمُ باسميَّة كثيرٍ من الحروف كـ(مِن) التَّبعيضيَّة.

٢- الإخبارُ عنها في قول الشَّاعر[٣]:

**إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عَـارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَـارُ**

قالوا: إنَّ رُبَّ في موضع رفع بالابتداء، و(عارُ) خبرٌ عنها، وهذا يدلُّ على أنها اسمٌ[٤].

ورُدَّ هذا بأنَّه غير مستقيم؛ لأنَّ (رُبَّ) ليس لها معنى في نفسها حتَّى يصحَّ نسبةُ الخبر إليها، ولذلك تكونُ الصِّفةُ تابعةً للمجرور بها في التَّذكير والتَّأنيث والإفراد والجمع، ورُبَّ مُتَّحِدَةُ المعنى، فعُلِمَ أنَّ الخبرَ ليس عن رُبَّ[٥]. كما رُدَّ بأنَّ الرِّواية الشَّهيرة لهذا البيت هي (وبعضُ قتلٍ عارُ)، وحينئذٍ لا شاهدَ لهم في البيت.

وعلى فرض صحَّةِ الرِّواية الأولى فإنَّ (عارُ) خبر مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو عارُ، والجملةُ في محلِّ الصِّفة لـ(قَتْل)، بدليل ظهور هذا المبتدأ في قول الشَّاعر:

**يَا رُبَّ هَيْجَا هَيِ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ**[٦]

أو هو خبرٌ عن مجرورِ (رُبَّ)؛ إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخَلَ عليه حرفُ جرٍّ زائـدٍ[٧].

(١) الإنصاف للأنباري (ص: ٣١٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/ ٤٠٢).
(٢) انظر والخصائص لابن جني (٢/ ٣١٣)، وأسرار العربية (ص: ٢٩٣)، واللباب (١/ ٢٢٦).
(٣) هو ثابت قطنة، يرثي يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة. انظر المقتضب للمبرد (٣/ ٦٦)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤٦)، وغيرها.
(٤) انظر جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٧٩).
(٥) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٣٦٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٥).
(٦) رجزٌ للبيد في ديوانه (ص: ٣٤٠)، وانظر شرح ابن القواس (١/ ٤٠٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٥٤٧).
(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٩)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٣٩).

قالَ العُكْبريُّ[١]: فأمَّا قولُهُ: «رُبَّ قَتْلٍ عَارُ» فشاذٌّ.

كما استشهد الرضي على الإخبار عنها بقول أبي كبير الهذليِّ[٢]:

**أُزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ رَبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ**

قال البغداديُّ في الخزانة[٣]: وَرُبَ على اخْتِيَار الشَّارِح اسْمٌ، ومحلها رفعٌ على الابْتِدَاء والموجب لبنائها تضمنها معنى الإِنْشَاء الَّذِي حَقه أَن يُؤدى بالحرف كالاستفهام وَالأَمر وَالنَّهْي. وَرب هُنَا مُخَفَّفَةُ مَفْتُوحَة الْبَاء.

٣- أنَّ (رُبَّ) تُفارقُ حروفَ الجرِّ في عدَّة أشياءَ ممَّا يدلُّ على اسميَّتِهَا، منها[٤]:

أ- أنها لا تقع إلاَّ في صدر الكلام، بينما حروفُ الجرِّ لا تقع في صدر الكلام، بل تكون رابطة للجمل، ومعدية للأفعال.

ب- أنها مختصة بالدخول على النكرة، بينما حروف الجرِّ تدخل على النكرة والمعرفة.

جـ- أنها تختص بالدخول على النكرة الموصوفة، بينما حروف الجرِّ تدخل على نكرة موصوفة وغير موصوفة.

د ـ أنها لا يظهر الفعل معها، وحروفُ الجرِّ يظهر معها. ورُدَّ هذا بأن الفعل يظهر معها كقولك: ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، إلا أنه كثر حذفه اكتفاءً بالصفة.

٤- دخول الحذف عليها فيقالُ: رُبَ، كما في قراءة نافع وعاصم من قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر:٢]، وهذا لا يكون إلاَّ في الأسماء[٥].

٥- أنها لم تفضِ بالفعل إلى مجرورها في نحو: رُبَّ رجلٍ لقيتُ؛ لأنه متعدٍّ بنفسه، ولو كانت حرفًا لأفْضَتْ.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٣٦٥).

(٢) شرح أشعار الهذليين للسكري (٣/ ١٠٧٠).

(٣) خزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٥٣٥).

(٤) الإنصاف للأنباري (ص: ٣١٩- ٣٢٠).

(٥) المرجع السابق (ص: ٣٢٠).

## المبحث الثالث: اللُّغَاتُ الواردةُ في رُبَّ

رُبَّ حرفٌ ثلاثيٌّ مشدَّدُ الثَّاني على رأي أغلب العلماء.

وزعم أبو الحسين عليُّ بن فضَّال المجاشعيُّ في كتاب «الهوامل والعوامل» أنها ثنائيَّةُ الوضع، ساكنةُ الثَّاني كـ(هَلْ) و(بل) و(قد)[١].

ولـ(رُبَّ) عدَّةُ لُغَاتٍ أوصلها بعضهم إلى ست عشرة لغة، وهي على النحو التالي[٢]:

١- رُبَّ بضم الرَّاء وتشديد الباء، وهي المشهورة، وعليها أكثرُ الشَّواهِدِ.

٢- رُبَ بضَمِّ الرَّاء وفتح الباء خفيفة، قال الخليل[٣]: وكُلٌّ يخفِّفُ الباء، كقوله:

**أَلاَ رُبَ نَاصرٍ لكَ مِنْ لُوَيٍّ ... كَرِيمٍ لَوْ تُنَادِيـــهِ أَجَابَـــا**

وقول أبي كبير الهذليِّ:

**أُزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ ... رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ**

ومن هذه اللُّغة قراءةُ نافعٍ وعاصمٍ قولَهُ تَعَالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر:٢] بتخفيف الباء، والباقون بتشديدها على اللُّغة الأُولى.

قَالَ أبو عَلِيّ في كتاب الشِّعْر[٤]: الحُرُوف على ضَرْبَيْنِ: حرفٌ فِيهِ تَضْعِيف، وحرفٌ لا تَضْعِيفَ فِيهِ.

فَالأول قد يُخَفَّف بالحذف مِنْهُ كَمَا فُعل ذَلِك فِي الاسْم وَالْفِعْل بالحذف وَالْقلب وَذَلِكَ نَحْو: إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَربَّ، وَالْقِيَاسُ إِذا حُذف المدغَمُ فِيهِ أَن يبْقى المدغَمُ على السّكُون، وَقد جَاءَ:

---

(١) همع الهوامع للسيوطي (٤/ ١٧٣).

(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٤)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٣) العين للفراهيدي (رب) (٨/ ٣٥٨).

(٤) كتاب الشعر للفارسي (١/ ٧٣)، وانظر النقل عنه في خزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٥٣٥).

أزهيرُ إنْ يَشُب القَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَ هَيضَلٍ لجِبٍ لَفَفْتُ بهَيضَلِ

وَيُمكن أَن يكونَ الآخر مِنْهُ حُرك لما لحقه الْحَذفُ والتأنيثُ فَأشبه بهما الأَسْمَاء كَمَا حُرك الآخِرُ من: ضَرَبَ.

وَرَوَاهُ ابْن جني فِي المُحْتَسب[١] بِسُكُون الْبَاء وَقَالَ: أَرَادَ رُبَّ فَحذف إِحْدَى الباءين، وبَقَّى الثَّانِيَة مجزومةً كَمَا كَانَت قبل الْحَذف.

وزعم ابن فضَّال المجاشعي أن تخفيف الباء مع فتحها ودون التَّاء ضرورةٌ لا لغة[٢].

والمحذوفُ من الباءَين هو الباءُ الأخيرةُ لتطرُّفِهَا[٣].

٣- رَبَّ بفتح الراء وتشديد الباء. ولم أقف لها على شاهد. وحكى أبو حاتم فتحَ الرَّاء من رُبَّ ومؤنَّثها رُبَّتَ ورُبَّتَما[٤].

قال التبريزيُّ[٥]: فتحُ الرَّاء من (رُبَّ) في جميع لغاتها روايةُ أبي حاتم، وجَعَلَهُ شَاذًّا، وبذلك أيضًا قال الرُّمَّانيُّ[٦] والمجاشعي[٧].

٤- رَبَ بفتح الراء وتخفيف الباء، وعليها روايةُ بيتِ أبي كبير الهذليِّ كما نصَّ عليه المالقيُّ في رَصْف المباني[٨]:

أُزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ رَبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

قلتُ: وروايةُ شرح ديوان الهذليين: رُبَ هَيْضَل، وهي شاهد اللغة الثانية (رُبَ)،

(١) المحتسب لابن جني (٢/ ٣٤٣).
(٢) انظر تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥).
(٣) المرجع السابق (ص: ٨).
(٤) انظر تهذيب اللغة للأزهري (رب).
(٥) جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٧).
(٦) معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (ص: ١٠٧).
(٧) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤/ ١٧٣).
(٨) رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧٠).

وسبقت الإشارة إليه.

٥- رُبُ بضم الراء والباء مع تخفيفهما[١].

٦- رُبُّ بضم الباء والراء مع تشديدها[٢].

٧- رُبْ بضم الراء وسكون الباء[٣].

٨- رَبْ بفتح الراء وسكون الباء[٤].

٩- رُبَّتَ بتشديد الباء وتحريك التاء[٥].

١٠- رُبَتَ. والوقوف على هذه التَّاء يكون بالتَّاء، وبعضُهُم يقلبها هاءً[٦].

١١- رَبَّتَ. ١٢- رَبَتَ. ١٣- رُبَّتْ.

١٤- رُبَتْ. ١٥- رَبَّتْ. ١٦- رَبَتْ.

١٧- رُبَّتَا[٧]. ١٨- رُبَّتَمَا.

١٩- رُبَتَمَا[٨]. قال الهروي[٩]: والأصلُ فيها التشديد، ثمَّ تخفَّفُ.

وجعلها الرُّمَّانيُّ من الضَّرورات لا على أنها لُغةٌ، واستدلَّ على ذلك بأنَّ كلَّ حرف على حَرفين لا يكونُ إلاَّ ساكنَ الثاني نحو: هلْ، وبلْ، وما أشبه ذلك[١٠].

(١) رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧٠).
(٢) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٨).
(٣) رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧٠).
(٤) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٨).
(٥) المرجع السابق (ص: ٤٤٨).
(٦) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥).
(٧) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٨).
(٨) العين للفراهيدي (رب).
(٩) الأزهية للهروي (ص: ٢٦٥).
(١٠) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (ص: ١٠٧).

## المبحثُ الرابع: دلالة رُبَّ

وقع خلافٌ كبيرٌ بين العلماء في رُبَّ، أهي تفيدُ التَّقليل أم تُفيدُ التَّكثير، أم غيرَهما، ومجموعُ ما قيل فيها سأجمله في النِّقاط الآتية:

**أوَّلًا:** مَذْهبُ أكثَرِ النَّحْويِّين من المتقدِّمينَ كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو والأخفش والمازني والجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي والفارسي والسيرافي والرُّمَّاني وابن جني، وبه قال جلَّةُ علماء الكوفة كالكسائي والفراء وهشام وابن سعدان[١] **أنَّ رُبَّ تفيدُ التَّقليل**[٢].

قالَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ: مَنْ قالَ: إنَّ رُبَّ يُعْنَى بها التَّكثيرُ فهو ضدُّ ما تعرفُهُ العرَبُ[٣].

وقالَ أبو حاتم: من الخطأ قولُ العامَّة: رُبَّما رأيتُهُ كثيرًا، و(رُبَّما) إنَّما وُضِعَت للتَّقليل[٤].

وقال الإربليُّ[٥]: «وهو الصَّحيح؛ إذ لم تُفِدِ التَّكثير إلاَّ وهي مقرونةٌ بـ(ما)، وحينئذٍ لا نزاعَ من أنَّ (رُبَّ) مع (ما) قد تفيدُ تكثير النِّسبة وتحقيقها».

واستدلَّ جماعةٌ من النَّحْويِّين على ذلك بأنَّها قد جاءت في مواضعَ لا تحتملُ إلاَّ التَّقليل، وفي مواضعَ ظاهرُهَا التَّكثيرُ، وهي محتملةٌ لإرادة التَّقليل بضَرْبٍ من التَّأويل، فتعيَّنَ أنْ تكونَ حرفَ تقليلٍ؛ لأنَّ ذلك هو المطَّردُ فيها[٦].

ولعلَّ العلامةَ ابنَ فارس لم يكن مقتنعًا بدلالتها على التَّقليل، فلذلك قالَ بصيغة

(١) انظر شرح شواهد الإيضاح للقيسي (١/ ٢٨٨)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٣٩)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).

(٢) انظر المقتضب للمبرد (٤/ ١٣٩)، والأصول لابن السراج (١/ ٤١٨)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٣٩)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (رب).

(٤) المرجع السابق (رب).

(٥) جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٤).

(٦) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٠).

التَّمريض عن هذا الحرف: يقولون للتَّقليل[١].

وقد احتاج مَن قال بأنَّهَا للتَّقليل إلى تأويل مجيء رُبَّ في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢]،كما قال أبو حيَّان[٢]. ولذلك طوَّل الزمخشريُّ في تأويلها هنا فقال[٣]: « فإن قلت: فما معنى التقليل؟

قلت: هو وارد على مذهب العرب في قولهم: لعلك ستندم على فعلك، وربَّما ندم الإنسانُ على ما فعل، ولا يشكُّونَ في تندمه، ولا يقصدون تقليله، ولكنهم أرادوا: لو كان النَّدَمُ مشكوكًا فيه أو كان قليلًا لحقَّ عليك ألاَّ تفعل هذا الفعل، لأنّ العقلاء يتحرَّزونَ من التَّعرُّضِ للغم المظنون، كما يتحرّزون من المتيقن ومن القليل منه، كما من الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودّون الإسلام مرةً واحدةً، فبالحريِّ أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يَودُّونَهُ في كل ساعةٍ لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ حكاية ودادتهم».

وكذلك قال الذين ذهبوا إلى أنها تجيء للتَّقليل، والتَّكثير يُفهَمُ من السِّياق لا من موضوع رُبَّ، قالوا هنا: إنَّ السِّياقَ دالٌّ هنا على الكثرةَ ولا ريبَ.

وقد فَصَّل بعضُ الأندلسيين في التَّقليل الذي تفيدُهُ رُبَّ فقالَ[٤]: هو حرفٌ يكون لتقليل الشَّيء في نَفْسه، ويكون لتقليل النَّظير.

فالَّتي تكونُ لتقليل الشَّيء في نَفْسِهِ نحو قولِ الشَّاعر:

**ألا رُبَّ مَولُودٍ وليسَ لَهُ أَبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوَانِ**

**وذِي شَامةٍ سَوداءَ في حُرِّ وَجهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لأَوَانِ**

فالمقصودُ بالبيت الأوَّل عيسى وآدمُ عليهما السلام، ولا شبيهَ لهما، وبالبيت الثَّاني القَمَرُ،

(١) الصاحبي لابن فارس (ص: ٢٢٨).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٤٤٤).

(٣) الكشاف للزمخشري (٢/ ٥٧٠).

(٤) انظر شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٠)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٦٦)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤١)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧).

ولا شبيهَ له.

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني الَّذي هو لتقليل النَّظير، فهو الغالبُ في الاستعمال، فكقول الشَّاعر:

**فإنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ مُنَعَّمَةٍ أُعْمِلْتُهَ بِكِرَانِ**

ومعناه: أنَّ كثيرًا من هذه القينات كان لي، وقلَّ مثيلها لغيري. وكقول امرئ القيس:

**فَيَا رُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا**

ومعناه: أنَّ كثيرًا من المكروبين كرَّ وراءَهم، وقلَّ مثلُ ذلك لغيره.

وإطلاقُ النَّحْويِّين على رُبَّ أنها تقليلٌ إنَّمَا يَعنون النَّظير الذي هو الغالبُ فيها[١].

ويطَّردُ مجيءُ رُبَّ لهذا المعنى -وهو التَّقليل- في الأشعار الملغزة، والأشعار التي يصفُ فيها الشُّعراءُ أشياءَ مخصوصةً بأعيانها، فهم كثيرًا ما يستعملون في أوائلها رُبَّ، أو الواو التي تُحذَفُ بعدها رُبَّ[٢]، ويكون معناها التَّقليل.

ومثله أيضًا في قولهم: رُبَّه رَجُلًا -عند المدح-؛ أي أنَّه غريبٌ في الرِّجال، وهو كقولهم: ما أقلَّهُ في الرِّجال، أي: ما أقلَّ نظيرَهُ. وهذا تقليلٌ لا غير في هذا الموطن؛ لأنَّ الرَّجُلَ لا يُمدَحُ بكثرة النَّظير، بل بقلَّة النَّظير أو عدمه.

وهي مختصَّةٌ في هذا التَّقليل بالزَّمن الماضي، وكذلك ما هو حاضرٌ، دون المستَقْبَل فتقولُ: رُبَّ رَجُلٍ أخبرَنَا، ورُبَّ رَجُلٍ يخبرنا الآنَ، ولا تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ سيُخبرنا، ولا: رُبَّ رَجُلٍ ليُخْبِرَنَّنا غدًا؛ لأنَّ ما لم يقعْ لا تُعرَفُ كمِّيَّتُهُ فيُقَلَّلَ أو يُكَثَّرَ[٣]. إلاَّ أنْ يكونَ المرادُ: رُبَّ رَجُلٍ يُوصَفُ بهذا، كما تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ مسيءٍ اليومَ ومحسنٍ غدًا؛ أي: يُوصَفُ بهذا[٤]. وأمَّا قولُ الشَّاعر:

**فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ**

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٥).
(٢) المرجع السابق (ص: ٤٤٢).
(٣) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٧).
(٤) الأزهية للهروي (ص: ٢٦٠).

ففيه قولٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ على الحال تقديرُهُ: فرُبَّ فتًى أقولُ فيه: سَيَبكي[١]. ومثلُ هذا الحذف كثيرٌ في لسان العرب وفي القرآن الكريم[٢]. وسوف أعرضُ لحكم الفعل الذي يلي رُبَّ في مبحث قادم بعون الله.

ونُقل عن الحريري[٣] وغيره أنهم خَطَّؤوا قول القائل: ربَّ مالٍ كثير أنفقته، لأن رُبَّ للتقليل فلا يجوز أن تقترن بالمال الكثير. وقد حاول الشراح أن يصححوا العبارة من منطلق أن رُبَّ كما تفيد التقليل تفيد التكثير.

**ثانيًا:** رأي جماعةٍ من النَّحْويِّين أنَّ رُبَّ تُفيدُ التَّكثيرَ، نَقَلَه الحريريُّ[٤]. ونسبه ابنُ هشام الخضراويُّ في كتابه «الإفصاح» إلى صاحب العين وابنِ دُرُسْتُوَيْهِ، كما في «الجنى الداني»[٥]، و«الارتشاف»[٦]، وبه قال ابن مالك في «التسهيل»[٧].

**قلتُ:** وليس في العين نصٌّ على ذلك. وقد قال الشَّلَوبين[٨] في «شرح الجزولية» ومثله في «شرح الجمل»[٩] لابن خروف، و«البسيط»[١٠] لابن أبي الربيع، و«الارتشاف»[١١] لأبي حيان: وهو قول صاحب العين، ويظهر لي والله أعلم أنَّ مقصوده هنا ليس الخليل، بناء على أنَّ العين ليس له، ومن ثَمَّ نُسب الرأي إلى صاحبه المفترض وهو اللَّيث. ودليلُ

(١) انظر رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧١).
(٢) انظر أمثلة على ذلك في كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (١/ ١٤).
(٣) انظر درة الغواص للحريري (ص: ١٤٠)، وتصحيح التصحيف للصفدي (ص: ٢٧٨).
(٤) جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٣).
(٥) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٠)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٣٢٠).
(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).
(٧) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ١٤٧)، وشرحه (٣/ ١٨٢).
(٨) شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٨٢١)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/ ٤٥٥)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤/ ١٧٤).
(٩) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٥٤٧).
(١٠) البسيط لابن أبي الربيع (٢/ ٨٥٩).
(١١) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).

ذلك أنَّه وَرَدَ نقلٌ في «الارتشاف»[١] لأبي حيان و«الهمع»[٢] للسيوطي نقلًا عن البسيط أنَّ البَصْرِيِّين كالخليل وسيبويه وعيسى بن عُمَرَ وغيرهم يذهبون إلى أنَّهَا للتَّقليل... قال: ولا مخالفَ لهؤلاء إلاَّ صاحبُ العين، فإنَّهُ صرَّحَ بكونها للتَّكثير دون التَّقليل. وواضحٌ من ذلك أنَّ صاحب «البسيط» هنا يذهب إلى أنَّ مؤلِّفَ العَين ليس الخليل، بدليل ذكر رأي الخليل سابقًا مع سيبويه، وهذا على رأي مَن يذهب إلى أن العين هو لليث وليس للخليل كأبي حاتم السجستاني وأبي منصور الأزهري صاحب تهذيب اللغة وأبي بكر الزُّبيدي الأندلسي صاحب مختصر العين وغيرهم».

واستدلَّ أصحابُ هذا الرَّأي بقول الشَّاعر:

**رُبَّما أَوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمَالاَتُ**

وغيره من الأبيات.

وقد نسبَ ابنُ خروف[٣] وابنُ مالك[٤] هذا الرَّأي أيضًا إلى سيبويه مستدلِّين بقوله في باب كم: «ومعناها معنى رُبَّ»، وبقوله أيضًا: «واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعملُ إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، إلاَّ أنَّ كم اسمٌ، ورُبَّ غير اسم».

قال المرادي[٥]: قال ابنُ مالك معلقًا على ذلك: هذا نصُّهُ ولا معارضَ له في كتابه.

وقد أجاب أبو عليٍّ الشَّلَوبينُ[٦] عن ذلك بقوله: إنَّ لمجرور رُبَّ في تلك المواضع نِسبَتَين مختلفتَين: نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلَّة إلى غيره، فتارةً يأتي بلفظ (كم) على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ (رُبَّ) على نسبة القلة.

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).
(٢) همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٣١) (هنداوي).
(٣) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٥٤٧).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٧)، وانظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٥)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٢).
(٥) انظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٦).
(٦) المرجع السابق (ص: ٤٤٣).

وعَلَّقَ المراديُّ[١] على قول ابن مالك: «ولا معارض له في كتابه » بقوله: هذا غيرُ مُسَلَّمٍ به؛ لأنَّ سيبويهِ إذا تكلَّم في الشَّواذِّ في كتابه فمن عادته في كثير منها أنْ يقولَ: ورُبَّ شيءٍ هكذا. يريدُ أنه قليلٌ نادرٌ،كقوله في باب (ما): وقد أنشَدَ بيتَ الفرَزْدَق:

**إذ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**

قال: وهذا لا يكاد يُعرَفْ،كما أنَّ لاتَ حينَ مناصٍ كذلك، ورُبَّ شيء هكذا.

قالَ الشَّلوبينُ[٢]: فكيف يُتَوَهَّمُ أنه أراد بقوله: « إنَّ معنى كم كمعنى رُبَّ » أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضدِّ ذلك. قال: وكلُّ مَنْ شَرَحَ كلام سيبويه لم يقلْ أحدٌ منهم: إنَّ سيبويه أراد بهذا الكلام أن رُبَّ للتَّكثير.

وفسَّرَ أبو عليٍّ الفارسيُّ كلامَ سيبويهِ فقال[٣]: الاشتراك بين (كَمْ) و(رُبَّ) في أنهما يقعان صدرًا وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير، والواقع بعد (رُبّ) يدل على قليل.

والذي يخالف فيه (كَمْ) (رُبَّ) أيضًا أن (كَمْ) اسم و (رُبَّ) حرف خفضٍ.

ثم علق المراديُّ قائلًا[٤]: ومثل هذا قال ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ والرُّمَّانيُّ وغيرُهُمَا في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه.

وممَّا يعْضُدُ ما ذَهَبُوا إليه كَثْرَةُ مجيءِ رُبَّ للتَّكثير في مواقف المباهاة والافتخار، وهذا في أشعار العَرَب كثيرٌ جدًا[٥]. كقول امرئ القيس:

**أَلاَ رُبَّ يَومٍ لَك مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِـــيَّمَا يَومًا بِدَارَةَ جُلْجُلِ**

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٦).
(٢) انظر المرجع السابق (ص: ٤٤٦).
(٣) التعليقة للفارسي (١/ ٣٠٠)، وانظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٧).
(٤) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٧).
(٥) المرجع السابق (ص: ٤٤٣).

وخُرِّج مجيءُ رُبَّ للتَّكثير في هذا الموطن على أوجُهٍ منها:

**أ –** أن تكون رُبَّ في هذه المواقف لتقليل النَّظير، فالمفتخر يَزعُمُ أنَّ الشَّيءَ الذي يَكثُرُ وجُودُهُ منه يَقلُّ في غيره، وذلك أبلغُ في الافتخار.

**ب** – أنَّ استعمالَها في هذا الموطن يُقصَدُ به التَّواضُعُ، وذلك كقول القائل: رُبَّ عالِمٍ لقيتُ، مع أنَّه لقيَ كثيرًا من العلماء، إلاَّ أنَّهُ يقلِّلُ مَنْ لَقِيَهُ تواضعًا.

**جـ** – أنَّ استعمالَها في هذا الموطن هو للتَّنبيه على خطورة الأمر وعِظَمِهِ، وذلك أنَّ الرَّجُلَ يقولُ لصاحبه: لا تُعادي فرُبَّما نَدِمْتَ، وهذا موضعٌ تكثُرُ فيه النَّدامةُ، ولكنَّ المرادَ أنَّ النَّدامةَ لو كانت قليلةً لوَجَبَ أنْ يُتَجَنَّبَ ما يُؤدِّي إليها، فكيف وهي كثيرةٌ ؟ فصار لفظ التَّقليل هنا أبلغَ من التَّصريح بلفظ التَّكثير[١].

**ثالثًا:** رأيُ الكوفيِّين وأبي عليٍّ الفارسيِّ[٢] في قولٍ آخَرَ له ذَكَرَهُ في كتابه «الحروف» كما نصَّ المراديُّ وأبو حيَّان[٣]، أنها تكون للتقليل والتَّكثير كليهما دون مفاضلة، فهي من الأضداد. ونقله أبو حيَّان في موضع آخر عن بعض المتأخِّرين[٤].

قلتُ: وإلى هذا ذهب ابن الباذش وابن طاهر حيث قالا: هي لمبهم العدد فتكون تقليلًا وتكثيرًا[٥].

**رابعًا:** أنها تكون للتَّقليل والتَّكثير، وهي للتَّكثير أكثَرُ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ[٦] حيث قالَ: والتَّقليلُ بها نادرٌ. واستدلَّ بالحديث الذي أورده البخاري في صحيحه (في باب التهجد) من قوله عليه الصلاة والسلام[٧]: «**يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ يومَ القيامة**».

---

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٣).
(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧).
(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٢)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧).
(٤) انظر همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٣١) (هنداوي).
(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).
(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٤، ١٧٨)، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص: ١٠٤).
(٧) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص: ١٠٤)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٠).

قال ابنُ مالكٍ[١]: فليس المرادُ أنَّ ذلكَ قليلٌ، بل المرادُ أنَّ الصِّنْفَ المتَّصِفَ بهذا من النِّساء كثيرٌ. وعلَّق ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الحديث قائلًا[٢]: وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابنُ مالك من أنَّ رُبَّ أكثرُ ما تكون للتَّكثير.

وأخذ بهذا القول ابنُ هشامٍ أيضًا، حيث قال: ترِدُ للتَّكثير كثيرًا، وللتَّقليل قليلًا[٣]. واستدلَّ على التَّكثير بقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢] حيث إنَّ التَّكثيرَ في الآية واضحٌ؛ لأنَّ ودادة المشركين في ذلكَ الأمرِ كثيرةٌ. قال العكبريُّ[٤]: وأصل رُبَّ أنْ يَقَعَ للتَّقليل، وهي هنا للتَّكثير والتَّحقيق.

وبقول أعرابيٍّ سُمِعَ يقولُ بعد انقضاء رمَضَانَ: يا رُبَّ صائِمِهِ لنْ يَصُومَهُ، ويا رُبَّ قائِمِهِ لَنْ يَقومَهُ. وبقول امرئ القيس:

**فَيَا رُبَّ يَومٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ**

وقول جذيمةَ الأبرش:

**رُبَّمَا أَوفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاَتُ**

قال ابنُ هشام[٥]: ووجهُ الدَّليل: أنَّ الآيةَ والحديث والمثالَ مسوقةٌ للتَّخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يُناسِبُ أحدًا منهما التَّقليلُ.

واستدل على معنى التقليل الذي تعطيه قليلًا بقول أبي طالب:

**وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِه ... ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ للأَرَامِلِ**

وبقول رجلٍ من أزد السَّراة:

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص: ١٠٤).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ١٩).
(٣) مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٠).
(٤) التبيان للعكبري (٢/ ٧٧٦).
(٥) مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٠).

ألا رُبَّ مَولُـودٍ وليـسَ لَـهُ أَبٌ وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ
وذِي شَامةٍ سَودَاءَ في حُرِّ وَجهِـهِ مُـجَلَّلَـــةٍ لاَ تَنْقَضِـــي لأَوَانِ
ويَكْمُـلُ في تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ في سَـــبْعٍ مَعًا وَثَمَاني

وقد رَدَّ المراديُّ[1] على ابن مالك قوله: (والتَّقليلُ بها نادرٌ)، فقال: إنَّ مجيئَهَا في أشعار المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ للتَّقليل كثيرٌ وليس بنادر. وأورد بعضَ الأشعار منها قولُ زُهير:

وَأَبْيَضَ فَيَّاضٍ يَـدَاهُ غَمَامَةٌ عَلَى مُعْتَفِيْهِ مَا تُغِبُّ فَوَاضِـلُهْ

فهذا خصوص لا وجه فيه للتكثير؛ لأنه إنما أراد بالأبيض حصنَ بن حذيفةَ بن بدر الفزاري، ولم يرد جماعةً كثيرةً هذه صفتهم؛ ألا تراه قال بعده:

حُذَيْفَةُ يُـنْمِيهِ وَبَـدْرٌ كِلاَهُمَا إلى بَاذِخٍ يَعْلُـو عَلَى مَنْ يُطَاوِلُهْ

وقول بعض شُعَرَاء غسَّانَ:

وَيَوْمٍ عَلَى البَلْقَاءِ لَمْ يَكُ مِثْلُهُ عَلَى الأَرْضِ يَوْمٌ في بَعِيْدٍ وَلاَ دَانِي

وكذلك الأبيات السابقة:

ألا رُبَّ مَولُـودٍ وليـسَ لَـهُ أَبٌ وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ
وذِي شَامةٍ سَودَاءَ في حُرِّ وَجهِـهِ مُـجَلَّلَـــةٍ لاَ تَنْقَضِـــي لأَوَانِ

قال: وما ذَكَرَه الشَّاعرُ في هذه الأبيات دليلٌ على أنَّهَا للتَّقليل؛ حيث عَنَى في الشَّطر الأوَّل من البيت الأوَّل عيسى بنَ مريمَ عليهما السلام، وفي الشَّطر الثَّاني آدمَ عليه السلام، وفي البيت الثَّاني القَمَرَ، وكلُّ هذا لا نظيرَ له في الوجود، مما يعني دلالتها على التَّقليل.

قلتُ: وقد عقَّبَ البغداديُّ رحمه الله على بيت أبي طالب فقال: المصنِّفُ في هذا تابعٌ لأبي حيَّان في شرح التسهيل، وهذا غفلةٌ من أبي حيَّان؛ فإن الواوَ عاطفةٌ، و(أبيض) معطوفٌ على مفعول في البيت قبله:

وَمَا تَرْكُ قَوْمٍ لاَ أَبَا لَكَ سَيِّدًا

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٢).

فـ(أبيض) معطوفٌ على (سيِّدًا) المنصوب بالمصدر[١].

وكالبغدادي فَعَلَ أيضًا من قبلُ الدماميني والشمني والسيوطي[٢].

**خامسًا:** رأي الفارابيِّ في كتابه « الحروف » وجماعةٍ أنَّهَا تكونُ للتَّقليل والتَّكثير، وهي للتَّقليل أكثرُ[٣].

قلتُ: وكأنَّ أبا البقاء قد ذهب إلى هذا؛ حيث قال تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢]، قال[٤]: وأصل رُبَّ أن يقع للتَّقليل، وهي هنا للتَّكثير والتَّحقيق.

**سادسًا:** رأيُ الأعلم وابنِ السِّيْد[٥] أنَّهَا تكونُ للتَّكثير في موضع المباهاة والافتخار. ويُفهَمُ منه أنَّهَا في ما عداهما تكونُ للتَّقليل على أصلها.

**سابعًا:** ذَهَبَ بعضُ النَّحْويِّين كالرَّضيِّ[٦] إلى أَنَّ التَّقليلَ هو الأصلُ فيها، ثمَّ أصبحَتْ تُستَعْمَلُ في معنى التَّكثير حتَّى صارت في معنى التَّكثير كالحقيقة، وفي التَّقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله:

**أُزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ**

وقوله:

**مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللذْغَةِ بِالمِيْسَمِ**

وقول أبي عطاء السِّندي:

**فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا ... أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُوْدُ**

(١) شرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام (٣/ ١٦٨).

(٢) انظر حاشية مغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٣٢٤) للدكتور عبد اللطيف الخطيب.

(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٠)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).

(٤) التبيان للعكبري ٢/ ٧٧٦).

(٥) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٠)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤/ ١٧٥).

(٦) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢/ ١١٧٣) وما بعدها.

وعلَّلَ ذلك بأنَّ المادِحَ يستقلُّ الشَّيءَ الكثيرَ من المدائح؛ لأنَّ الكثيرَ منها كأنه قليلٌ بالنِّسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلَغُ الوجْهَين في المدح.

قالَ[١]: ومن هذا القبيل قولُهُ تَعَالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ...﴾ [النور:٦٣، الأحزاب: ١٨]؛ لأنَّ (قد) لتقليل المضارع في الأصل، وذلك كما يقولُ المتمَدِّحُ بكثرةِ العِلْم: لا تُنْكِرْ أنِّي أعرِفُ شَيئًا من العِلْم وإنْ كانَ قليلًا.

ولعلَّ ابنَ القوَّاس ذهبَ إلى هذا[٢]؛ لأنه قال في معنى رُبَّ: هو للتَّقليل في أصل الوضع، وقد يُستعمل للتَّكثير مجازًا[٣] في معرض المدح كقوله في البيت السابق:

**فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْـدَ الوُفُـــودِ وُفُودُ**

**ثامنًا:** نقَلَ ابنُ فارس[٤] عن بعضهم أنَّه قالَ: إنَّ رُبَّ وُضِعَتْ لتذكُّر شَيءٍ ماضٍ من خَيرٍ أَوْ شرٍّ. قَالوا: ومنه قولُ الشَّاعر:

**رُبَّ رَكْبٍ قَـدْ أَنَاخُوا حَوْلَنا يَشْرَبُوْنَ الخَمْرَ بالماءِ الزُّلَال**

وحملوا على هَذَا التَّأويل قولَهُ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر:٢].

**تاسعًا:** أنها حرفُ إثباتٍ لم يُوضَعْ لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفادٌ من سياق الكلام[٥]. واختاره أبو حيَّان قال: وهذا الذي نختاره من المذاهب[٦].

وبعد هذا الاستعراض لكل هذه الأقوال يظهر لي والله أعلم أن رُبَّ تأتي لكلا المعنيين ولكن تكون للتقليل (كثيرًا) وللتَّكثير (قليلًا)، وسياق الكلام هو الذي يحدد المراد، وكلا الأسلوبين واردٌ في كلام العرب شعرها ونثرها.

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢/ ١١٧٣) وما بعدها.

(٢) شرح الألفية لابن معط (١/ ٤٠١).

(٣) حرَّف محقق الكتاب هذا اللفظ إلى «مجانًا».

(٤) الصاحبي لابن فارس (ص: ٢٢٨).

(٥) انظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٢).

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٨).

## المبحث الخامس
## رُبَّ بين الأصالة والزِّيادة (متعلَّقُ رُبَّ والعامل فيها)

تتعلَّقُ رُبَّ بالفِعْلِ العامل فيها المذكور معها،كباقي حُرُوفِ الجرِّ غيرِ الزَّوائد على رأي الجُمهُور. وهذا الفعلُ مَذْكُورٌ بعدَهَا في الغالب؛ لأنَ رُبَّ لها صدرُ الكلام.

وذَهَبَ بعضُ النَّحْويِّين كالرمَّانيِّ وابنِ طاهر إلى أنَّها لا تتعلَّق بشيءٍ[١].

وقال بعضُهُم: تجري رُبَّ مع إفادتها التَّقليل مَجْرَى اللاَّم المقوِّيَة للتَّعدية في دُخُولها على المفعول به[٢].

**أمَّا الفعلُ الذي تتعلَّقُ به رُبَّ فله عدَّةُ خصائص** منها:

**أوَّلًا: أنَّه لا يكونُ إلاَّ ماضيًا**؛ لأنَّ الحكمَ بالتَّقليل لا يُتَصَوَّرُ إلاَّ في مُتَحَقِّقٍ ثابتٍ، ولأنَّ ما لم يقعْ لا تُعرَفُ كَمِّيَّتُهُ فيُقَلَّلَ أو يُكَثَّرَ[٣]. فلا تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ سيُخبرنا، ولا: رُبَّ رَجُلٍ ليُخْبِرَنَّنا غدًا، إلاَّ أنْ يكونَ المرادُ: رُبَّ رَجُلٍ يُوصَفُ بهذا، كما تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ مسيءٍ اليومَ ومحسنٍ غدًا؛ أي: يُوصَفُ بهذا[٤].

وقيلَ: إنَّما لزمَ مضيُّ فعلها؛ لأنَّها جوابٌ لفعلٍ ماضٍ[٥].

وحدَّدَ أبو حيَّانَ[٦] الماضي بكونه مثبتًا. وأجاز أنْ يكونَ مُتَعَلَّقُ رُبَّ لو وجَوابها.

وأمَّا قولُهُ تَعَالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢] فقيل فيه: إنَّ الفعلَ حكايةٌ عن حالٍ ماضيةٍ.

وقيل[٧]: إنَّ رُبَّ دَخَلَتْ هنا على الفعل المستقبَل لِصِدْق المخبِرِ ﷻ، وعِلْمُهُ بما

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٢)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٢) المرجع السابق (ص: ٤٥٢).
(٣) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٧).
(٤) الأزهية للهروي (ص: ٢٦٠).
(٥) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥١).
(٦) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٩).
(٧) انظر الكشاف للزمخشري (٢/ ٥٦٩).

سيكون كعِلْمِهِ بما كان، فإخبارُهُ بما لم يكُنْ كإخباره بالكائن، فسائر ما في القرآن من وعد وعيد وغيرهما حقٌّ لا مكذوبة له، فجَرْيُ الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن، ومثلُ ذلك قولـه تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ:٥١]، فجاء في اللفظ كأنه قد كان، وهو لصدقه كائنٌ لا محالة. ومثله قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة:١٢]، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [سبأ:٣١].

قال ابنُ الشَّجريِّ: وهو أجودُ الأقوال(١).

وقيل: إنَّ التَّقديرَ: رُبَّما كانَ يَوَدُّ الذين كفروا. قال ابنُ الشَّجريِّ: وهو من الأقوال المردودة(٢)، وقال في مكان آخَرَ عنه: هو أردَأُ ما قيل فيه(٣).

ولعل هذا الذي حدا بأبي حيَّان رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنْ يحدد زَمَنَ هذا الفعل بقوله: والفعل ماضٍ معنًى(٤).

وذَهَبَ بعضُ النُّحويِّين كابن السَّرَّاج(٥) إلى أنَّه يجبُ أنْ يكونَ الفعلُ الذي تتعلَّقُ به رُبَّ حالًا، ومنعَ أنْ يكونَ مستَقْبَلًا. وأنشَدَ على ذلك قولَ الشَّاعر:

**أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لَكَ نَاصِحٍ ... وَمُؤْتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ**

**قلتُ**: ولعلَّهُ اعتمَدَ على تمثيل سيبويهِ بفعل مضارعٍ وذلك قولُهُ: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذلك. وقد خطَّأَهُ بعضُهُم، وتأوله بعضُهُم على أن «يقول» من قالَ بمعنى فاقَ في المقاولة، وذلك فاعلٌ أشير به إلى مرئي أو مذكور(٦).

(١) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٩).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٥٦٥).
(٣) المرجع السابق (٣/ ٤٩).
(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٥) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٢)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٦) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٤).

**وذَهَبَ بعضُهُم** إلى أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ لكل الأزمنة والمضيُّ فيها أكثرُ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [١]، وكذلك أبو حيان لأنه أجاز أنْ يكونَ مُتَعَلَّقَ رُبَّ منفيًا بلن [٢].

واستدلَّ أصحابُ هذا القولِ على ذلك بقول جَحْدرِ بنِ مالكٍ:

**فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ**

وخُرِّجَ على أنَّ فيه قولًا محذوفًا يَدُلُّ على الحال تقديرُهُ: فرُبَّ فتًى أقولُ فيه: سَيَبكي [٣]. ومثلُ هذا الحذف كثيرٌ في لسان العرب وفي القرآن الكريم [٤].

وقيل: هو على حكاية المستقبَل بالنَّظر إلى المضيِّ،كأَنَّهُ قالَ: فرُبَّ فتًى بَكَى عليَّ فيما مَضَى وإنْ كنتُ لم أَهْلِكْ، فكيف يكونُ بُكَاؤُهُ إذا هَلَكْتُ؟ وهو كقولكَ: لِمَ تَرَكْتَ زيدًا وقد كان سَيُعْطِيْكَ [٥].

**ثانيًا: أَنَّهُ اختُلِفَ في ذِكْرِ هذا الفِعْل أو حَذْفِهِ:**

فمذهَبُ الخليل وسيبويه رحمهما الله ومَن وافقهما أَنَّهُ يُذْكَرُ غالبًا، ونادرًا ما يُحذَفُ للعِلْم به [٦].

وذَهَبَ بعضُهُم كالفارسيِّ والجزوليِّ وغيرهما [٧] إلى أَنَّه يجوزُ ذِكْرُهُ وحذْفُهُ، إلاَّ أنَّ الأكثَرَ حَذْفُهُ. وعلَّلَ بعضُهُم كَثْرَةَ هذا الحذفِ بكثرة الاستعمال،كما في متعَلَّقِ «بسم الله» [٨].

وعلَّلَ آخَرُونَ بقيام طُول الكلام بالصِّفة مَقَامَهُ؛ ولأنَّ رُبَّ جَوَابٌ في المعنى لِمَنْ قالَ:

(١) انظر تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٢) المرجع السابق (ص: ٩).
(٣) (٣) انظر رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧١).
(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (١/ ١٤).
(٥) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٢).
(٦) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٧) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٤).
(٨) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).

ما رأيتُ رجلًا يقولُ ذاكَ، وما رَأيتُ رَجُلًا يَفْهَمُ، فقلتَ له مُجيبًا: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاكَ رَأَيْتَ، ورُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ رَأَيْتَ، والجوابُ يُحْذَفُ اختصارًا[١].

وذَهَبَ آخَرُونَ إلى أَنَّهُ لا يجوزُ إظهارُهُ مطلقًا، وإليه ذَهَبَ أبو بكر الأصبهاني[٢].

وقال آخَرُونَ: لا يَظهَرُ إلاَّ في الضَّرورة؛ لكون لزوم الوصف عوضًا منه[٣]. قال ابنُ يعيشَ رَحِمَهُ اللَّهُ[٤]: ولا يَكادُ البَصريُّون يُظْهِرُونَ الفعلَ العاملَ، حتَّى إنَّ بعضَهُم قال: لا يجوزُ إظهارُهُ إلاَّ في ضرورة الشِّعر؛ لكون لزوم الوصف عوضًا منه.

ولكن قليلًا ما يظهرُ هذا الفعلُ كما تقدَّم في بعض الأمثلة، وكما في قول الشَّاعر:

**وَخَيـــلٍ كأَسْرابِ القَطَا قَدْ وَزَعْتُهَا ... لَهَا سُـــبُلٌ فَوْقَ المنِيَّةِ تَلْمَـعُ**

**شَـــهِدْتُ وغُنْمٌ قَدْ حَوَيْتُ ولَذَّةٍ ... أَبَيْتُ ومَاذَا العَيْشُ إلاَّ التَّمَتُّعُ**

(١) انظر شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٥)، وشرح ابن القواس (١/ ٤٠٤)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٧٠)، والجنى الداني للمرادي ص: ٤٥٣)، وجواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٥).

(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).

(٣) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٤).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٢٨ - ٢٩).

## المبحث السادس: معمولُ رُبَّ (مجرورها) وموضعه من الإعراب

رُبَّ حرف جر زائد في الإعراب دون المعنى كما سبق بيانه، وهو حرفُ جرٍّ عاملٌ، ويدخُلُ على الأسماء الظَّاهرة والضَّمير، وقد عبَّر ابنُ مالك عن ذلك بقوله[١]: مجرورُ رُبَّ لا يكونُ إلاَّ نكرةً معنًى ولفظًا كرُبَّ رَجُلٍ، أو معنًى لا لفظًا كرُبَّهُ رجلًا، ورُبَّ رجلٍ وأخيه. فإن هاء (ربَّهُ) لا تدل على معين، وإن كان لفظها لفظ المعرفة، وكذا لفظ أخيه، كلفظ معرفة، وهو في معنى نكرة لأنَّ معناه: رُبَّ رجلٍ وأخٍ له. وسيأتي تفصيل ذلك.

ولا تَدخُلُ رُبَّ على الأفعال فلا تقولُ: رُبَّ يقومُ.

### أولًا: المعمول إذا كان اسمًا:

معمولُ رُبَّ إذا كان اسمًا قال فيه أبو حيَّان[٢]: يكونُ مُعرَبًا، ومبنيًّا، ومضافًا إلى معمولها. ونصَّ على أنَّ المضافَ إلى ضمير معمولها يُقاسُ فيه على ما سُمِعَ من ذلك وفاقًا للأخفش، وأنَّ من شَرْطِ عَمِلَهَا فيه ألاَّ تباشره رُبَّ، بل يكونُ ذلك بالعطف بالواو، وشذَّ قولُهُم: رُبَّ أمِّهِ.

قلتُ: ومن سِمَاتِ المجرور بها إذا كان اسمًا ألاَّ يكونَ إلاَّ نكرةً؛ لأنَّ التَّقليلَ والتَّكثير لا يكونان إلاَّ في النَّكرات، ولذلك يُحكَمُ على ما بعد (كم) بالتَّنكير[٣].

ولا تَدْخُلُ رُبَّ على معرفةٍ؛ لامتناع قَبُولِ المعرفة التَّقليلَ؛ لأنها إمَّا قليلةٌ كالرَّجُل وزَيدٍ، أو كثيرةٌ كالرِّجَال والزَّيدِين. فلا يُقالُ: رُبَّ زَيْدٍ لَقيتُهُ، بل تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ لقيتُهُ.

أمَّا قولُهُم: رُبَّ رَجُلٍ وأخيه مُنْطَلِقَين، فقد قال سيبويه[٤]: فيه قبحٌ حتى

(١) شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٧٩١).
(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٥).
(٣) انظر التعليقة للفارسي (٢/ ٢٠)، وشرح ابن القواس (١/ ٤٠٣)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٦٧)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٣٢٧).
(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٥٤).

تقول: وأخٍ له.

وكذلك ما رُوي عن الأصمعي من قوله لأعرابيَّةٍ: ألِفُلانٍ أبٌ أو أخٌ؟ فقالت: رُبَّ أبيه ورُبَّ أخيه، فقد أجازَهُ النحويُّون؛ لأنَّه على تقدير الانفصال، فكأنَّه قال: رُبَّ رَجُلٍ وأخٍ له[١]، وكأنَّ الأعرابيَّة قالت: رُبَّ أبٍ له، ورُبَّ أخٍ. قال المراديُّ في «الجنى»: وهذا نادرٌ[٢]، ووصَفَهُ في كتاب « توضيح المقاصد »[٣] بالشذوذ.

وعلَّلَهُ بعضُ العلماء بأنَّ التَّابعَ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في المتبوع، بدليل جواز: كلُّ شاةٍ وسخلتها، وامتناع: كل سخلتها، ولأنَّ الأخَ مضافٌ إلى ضمير معمول رُبَّ، فلو أُضيفَ إلى غير ضميره لما جازَ[٤].

وقد جَعَلَ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ ضميرَ النَّكرةِ في هذا الموضع معرفةً حيث قال[٥]: وأمَّا رُبَّ رَجُلٍ وأخيه منطلقَين، ففيها قبحٌ حتَّى تقولَ: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قِبَلِ أنَّ قولَه: وأخيه في موضع نكرةٍ؛ لأنَّ المعنى إنَّما هو: وأخٍ له.

فإنْ قيلَ: أمضافةٌ إلى معرفةٍ أو نكرةٍ؟ فإنَّكَ قائلٌ: الى معرفةٍ».

إلاَّ أنَّهُ اعتُذِرَ عن كونهم حَكَمُوا لهذا الاسم بحُكْم النَّكِرَة بأنَّ هذه الإضافةَ قد تجيءُ بمعنى الانفصال، وبأنَّ هذا الضَّمير إنَّما هو ضميرُ نكرة، أي ضميرُ نكرة لم يَطْرَأْ عليه عند إضْمَاره من القَصْدِ إلى واحدٍ بعَيْنِهِ ما يُخْرِجُهُ عن التَّنكير إلى التَّعريف، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [٦]: «ولكنَّهَا أُجرِيَتْ مُجْرَى النَّكرة، كما أنَّ « مثلك » مضافةٌ إلى معرفةٍ، وهي تُوصَفُ بها النَّكرةُ، وتقَعُ مواقعَها؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: رُبَّ مثلِك. ويدلُّكَ على

(١) انظر الأزهية للهروي (ص: ٢٥٩)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤٦)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٦٨)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٩).

(٢) الجنى الداني للمرادي ص: ٤٤٩)، وانظر شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٩١٩).

(٣) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٤٤).

(٥) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٣).

(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٤٤).

أنَّهَا نكرةٌ أنه لا يجوزُ لكَ أنْ تقولَ: رُبَّ رَجُلٍ وزَيدٍ، ولا يجوزُ لكَ أنْ تقولَ: رُبَّ أخيه حتَّى تكونَ قد ذَكَرْتَ قبلَ ذلك نكرةً».

ثُمَّ قالَ: «ومثلُ ذلك قولُ بعض العَرَب: (كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِهَا)، أي وسَخْلَةٍ لها، ولا يجوزُ حتَّى تَذكُرَ قبله نكرةً، فيُعلَمُ أنَّكَ لا تريدُ شيئًا بعينه، وأنَّكَ تريدُ شيئًا من أمَّةٍ كلُّ واحد منهم رَجُلٌ، وضمَمْتَ إليه شيئًا من أمَّةٍ كلُّهُم يُقالُ له: أخٌ. ولو قلتَ: وأخيه، وأنت تريدُ به شيئًا بعينِهِ، كانَ مُحَالًا».

وقد علَّلَ الشَّلَوبِينُ لتقدُّمِ الضَّمير فقالَ[1]: فهذا الضَّميرُ وإن تقدم ما يعودُ عليه فإنَّكَ لم تُقَدِّمْ بالمتَقَدِّمْ قَصْدَ واحدٍ بعينه، فتكونُ عَودَةُ الضَّمير عليه بمعنى الإحالة على المتقدِّم الذِّكْر دون غيره، وإذا لم يكُنْ كذلك فقد ارتفَعَ عن ضمير النَّكرة المعنى الَّذي عَرَّفَهُ، وإذا ارتفَعَ عنه ذلك بقي نكرةً بحسب ظاهره، لكنَّ أصلَ وَضْعِ ضمير النَّكرة كما قلنا أنْ يكونَ معرفةً لا نكرةً، فأَجْرَاهُ سيبويه على أصله، ولم يُبَالِ بهذا الَّذي طرأ عليه من جِهَةِ الكلام؛ لأنَّهُ أمرٌ طارئٌ في هذا الموضع، والنَّكرةُ في كلِّ مَوضِعٍ لَيْسَتْ كذلك.

وقيل: اغتُفِرَ ذلك في المعطوف لأنَّ رُبَّ لم تُبَاشِرْهُ، وفي ذلك قولهم: يجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه، ويُغتَفَرُ في الثواني ما لا يُغتَفَرُ في الأوائل[2].

كما اشْتَرَطَ بعضُهُم أنْ يكونَ العطفُ فيه بالواو لا غير[3].

ومن ذلك قولهُم: رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ[4].

ولا يجوزُ أنْ تقولَ: رُبَّ رَجُلٍ وزيدٍ منطلِقَين؛ لأنَّ المعرفةَ هنا لا يمكنُ تأويلُهَا بنكرة.

(١) شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٢).
(٢) انظر المحتسب لابن جني (٢/ ٢٢٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٩٠٨).
(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٩).
(٤) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٨٢)، والمقتضب للمبرد (٤/ ١٦٤).

فإنْ جاء بعدها ما يُوهمُ التَّعريفَ فليس معرفةً، كقول أبي مِحْجَنٍ الثَّقفيِّ:

**يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَـاءِ غَرِيرَةً  بَيْضَـاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَـا بِطَـلاَقِ**

وقول تأبَّط شرًا:

**فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَلَـمْ أَكُ آئِبـًا  وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْـيَ تَصْفِرُ**

فإنَّ (مِثْلَ) في الموضعَين وإنْ كان مضافًا إلى معرفة إلاَّ أَنَّهُ نكرةٌ، فهو لم يَتَعرَّفْ بما أُضيف إليه، لأنَّ لَفْظَ (مِثْل) و(شِبْه) وشِبهِهِمَا يُفيدُ العُمُوم دومًا، فهو في معنى النَّكِرَة.

ولا تجرُّ رُبَّ معرَّفًا بالألف واللاَّم[١]، وقد أجازَه بعضُ النَّحْويِّين، وأنشَدَ على ذلك قولَ أبي دؤادٍ:

**رُبَّمَا الجَامِلِ المؤبَّلِ فِيْهِم  وَالعَنَاجِيْجِ بَيْنَهُنَّ المِهَـارُ**

بجرِّ (الجامل) وصفتِهِ على مَنْ رواه بهذه الصُّورة.

وأجابوا عن ذلك بأَنَّهُ إنْ صحَّت الرِّوايةُ فيُحمَلُ على زيادة (أل)[٢]. والمشهور من رواية البيت على ما سيأتي بيانه في مبحث آخر هو:

**رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيْهِم**

## من أحكام النكرة التي تلي رُبَّ:

للنَّكِرَة الَّتي تَدخُلُ عليها رُبَّ أحكامٌ، نوجزها فيما يلي:

**أوَّلًا:** أنَّهَا تُوصَفُ، وقد انقسَمَ رأيُ العلماء في وجوب وصفها إلى رأيين:

**الأوَّل:** أنَّ النَّكرةَ الظَّاهرةَ الَّتي تَدخُلُ عليها رُبَّ لا بُدَّ لها من صفةٍ (مُفرَدَةً كانت أو جملةً). وهذا رأيُ المبرِّد وابنِ السَّرَّاجِ والفارسيِّ والعبديِّ[٣]، وأكثَرِ المتأخِّرينَ[٤].

(١) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤١، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٦).

(٢) انظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٨)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٢).

(٣) منهج السالك لأبي حيَّان (ص: ٢٦١)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٢٣).

(٤) انظر شرح ابن القواس (١/ ٤٠٣).

وقد نَصَّ ابن أبي الربيع[١] والمراديُّ (نقلًا عن صاحب البسيط)[٢] وغيرهما على أنَّ وُجُوبَ وَصْفِهَا هو رأيُ البصريِّين بعامَّة.

وعلَّلَ مَن قال بوُجُوب الوَصْفِ بأنَّ المُرَادَ هو التَّقليلُ، وكونُ النَّكرة موصوفةً أبلغُ في التَّقليل، ولأنَّهُ لَمَّا كَثُرَ حَذْفُ عامِلِهَا ألزَمُوها الصِّفةَ؛ لتكونَ الصِّفةُ كالعِوَضِ من حَذْفِ العامل[٣]. وضَعَّفَ المراديُّ هذا التَّعليل، وزَعَمَ بأنَّ السَّمَاعَ يَدْعَمُ موقفَ الفريق الثَّاني.

وقال آخَرونَ[٤]: إنَّ هذا الوصفَ يُصيِّرُهَا نوعًا من الجنْسِ؛ لأنَّ النَّكرةَ الموصوفةَ أخصُّ من مطلق النَّكرة

قيلَ[٥]: وهذا الوَصْفُ تأكيدٌ للتَّقليل، وتوفيرٌ للجَدْوى؛ إذ الفائدةُ التَّامَّةُ إنَّمَا تَحصُلُ من نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَريمٍ لَقِيْتُ، لا مِنْ: رُبَّ رَجُلٍ لقيتُ على الأصحِّ.

قال ابنُ خَروف[٦]: وكلام أبي العباس ومن تابعه فاسدٌ. قال ابن مالك[٧]: لأنه ألزم مخفوضه الصفة، وحذف ما يتعلق به الصفة، وألا تدل إلا على التقليل.

ويوصَفُ مجرورُهَا بالمفرَد وبالجملة. تقولُ في الصِّفَةِ المفرَدَة: رُبَّ رِجُلٍ صَالحٍ، ورُبَّ رَجُلٍ عندكَ. وهي عند المالقيِّ[٨] عِوَضٌ من الفعل الذي يُحْذَفُ، فتقديرُ قولِكَ: رُبَّ رَجُلٍ صَالح أي: قَامَ، إذا دَلَّ عليه الدَّليلُ. ومنه قولُ امرئ القيس:

(١) البسط لابن أبي الربيع (٢/ ٨٦٤).
(٢) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٠). وأحسب أنه أراد بالبسيط كتاب البسيط في النحو لابن العلج، لا كما ذكر محققا الجنى الداني للمرادي.
(٣) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٣)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٠).
(٤) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٣).
(٥) جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٥).
(٦) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٥٤٨).
(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٨٤).
(٨) رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧٠).

أَلاَ رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

قال: المعنى شهدتُهُ أو حضرتُهُ، أو نحوهما.

أمَّا الجملةُ التي يُوصَفُ بها مجرورُهَا فقد تكون اسمية، وقد تكون فعليَّةً مثبتةً ومنفيَّةً، وأكثرُ ما تكون المُثْبَتَةُ مُصَدَّرَةً بالفعل الماضي، وقد يأتي المضارعُ. قال أبو حيَّان: ويكون المضارع مفتتَحًا بحرف التَّنفيس(١).

تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ أبوه عالمٌ، ورُبَّ رَجُلٍ لقيتُهُ. أمَّا قولُ الشَّاعر(٢):

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَـــارُ

فإنَّ صفةَ النَّكرَةِ فيه جملةٌ حُذِفَ المبتدَأُ فيها، والتَّقديرُ: رُبَّ قَتْلٍ هو عارٌ. وقد سبقت الإشارةُ إلى هذا البيت، وأنَّ الكوفيِّينَ استشهدوا به على أنَّ رُبَّ اسمٌ أُخبِرَ عنه بقوله: «عارٌ».

**قلتُ**: ولعلَّ مَن ذَهَبَ إلى هذا الرَّأي رَأَى أنَّ العَرَبَ تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاكَ(٣)، ورُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ. وظاهرُ هذا أنَّ الذي هو «يقولُ ذاكَ» قليلٌ في الرِّجال، فـ«يقول ذاك» هو العامل، وبـ«رُبَّ رجلٍ» هو معمولُهُ، أضيفَ القول إلى ذاكَ الرَّجُل بواسطة رُبَّ على معنى تقليل القول لذلك في هذا الجنس. قال القيسي: وقد خولف في ذلك (أي سيبويه).

وإذا عُدِمَت الصِّفةُ المفرَدَةُ بعد مجرور رُبَّ، وأَخَذَ الفعلُ بعده مفعولَهُ، فالجملةُ هي الصِّفَةُ، والعاملُ في رُبَّ محذوفٌ؛ لقيام الصِّفة مَقَامَه نحو: رُبَّ رُجَلٍ أَكْرَمْتُهُ، فـ«أَكْرَمْتُهُ» صفةٌ لـ«رَجُلٍ»، والعاملُ محذوفٌ والتَّقديرُ: صادفتُ أو لقيتُ(٤). ومنه

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).

(٢) ثابت بن قطنة يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. الأزهية للهروي (ص: ٢٥٩)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤٦).

(٣) انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٤٢١).

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/ ٤٠٤).

قولُ الأعشى:

رُبَّ رفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْمَ وَأَسْــرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

قلتُ: وقد ذَهَبَ أبو الوليد الوَقَّشيُّ[١] إلى أنَّ الظَّاهرَ من معمول رُبَّ لا يلزَمُهُ الصِّفَةُ، وإذا تلاهُ فعلٌ مثل قولنا: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاك، ورُبَّ رَجُلٍ يَفهَمُ، فإنَّ هذا الفعلَ لا يكونُ وصفًا لمعمول رُبَّ، بل هو عاملٌ فيه، فالَّذي عنده أنَّهُ عاملٌ ومعمولٌ، لا صفةٌ وموصوفٌ.

وقد خَطَّأَ أبو عليٍّ الشَّلوبَينُ[٢] أبا الوليد الوقَّشيَّ مُعلِّلًا بأنَّ هذا يأتي منه تعديةُ فِعْلِ المضمَرِ إلى ظاهره، وذلك لا يجوزُ حتى وإنْ كان ذلك ظاهرَ كلام سيبويه. قال الشَّلوبينُ: إلاَّ أنَّ هذا الذي هو ظاهرٌ في هذا الموضوع لا ينبغي أنْ يُعوَّلَ عليه؛ وذلك أنَّهُ ليس من كلام العَرَبِ أنْ يتعدَّى فعلُ المضمَرِ إلى ظاهره، لا يقولُ أحدٌ: زَيدٌ يمرُّ، وهو يريد: يمرُّ زيدٌ بنَفْسِهِ، وإذا قلنا هذا الذي ظَهَرَ لنا أوَّلًا في رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاكَ، ورُبَّ رَجُلٍ يَفهمُ حيث جاء فِعْلُ المضمَر متعدِّيًا إلى ظاهره، فجاء مثل: زَيدٌ يمرُّ الَّذي ليس من كلام العَرَبِ، فينبغي أنْ يُعدَلَ عنه، ولا يُجْعَلَ «يقولُ ذاك» عاملًا في رُبَّ، وإنَّما ينبغي أنْ يكونَ صفةً لـ«رَجُل» لا عاملًا فيه بواسطة؛ لئلاَّ يَتعدَّى فعلُ المضمَر إلى ظاهره، فإذا كان الأمرُ كذلك، لم يكُنْ في هذا جهةٌ لِمَنْ قال: إنَّ الظَّاهِرَ من مَعْمُولَي رُبَّ لا يَلزَمُهُ الصِّفةُ؛ لأنَّ قولنا: «يقولُ ذاكَ» من قولنا: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاكَ، إنَّما هو صفةٌ لـ«رَجُلٍ» لا عاملًا فيه.

وقال ابنُ القوَّاس[٣]: فإنْ قيل: يَلزَمُ من الإظهار في نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَريمٍ لَقِيْتُ، تعديةُ الفعل المتعدِّي بحرف جرٍّ. أُجيبَ: بأنَّهُ لَمَّا لَزِمَ تقديمُ معموله، أُلزِمَ تعديتَهُ

(١) شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٨٢٤)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧)، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٢٦١)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤/ ١٧٨).

(٢) شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٤). وانظر شرح ابن القواس (١/ ٤٠٥).

(٣) شرح ألفية ابن معط (١/ ٤٠٥).

بحرف الجرِّ؛ لضَعْفِ تعلُّقِهِ بلزوم تقدُّمِ معموله؛ لأنَّ الفعلَ الَّذي يجوزُ تأخيرُهُ عن معموله لَـمَّا عُدِّيَ لضَعْفِهِ بالتَّأخُّر بحرف الجـرِّ في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣]، كانَ تَعْدِيَةُ لازِمِ التَّأخُّر به أَولى.

**الثَّاني**: أنَّه لا يجبُ في معمولها الظَّاهر الوصفُ. وإليه ذَهَبَ الأخفشُ والفرَّاءُ والزَّجَّاجُ، وتابعَهُم الوَقَّشيُّ (كما سبق)، وابنُ طاهر، وابنُ خَرُوف[١]، واختارَهُ ابنُ عصفور[٢]، وابن مالك[٣]. قال أبو حيَّان[٤]: وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه.

قال المراديُّ: وقد نقلَهُ ابنُ هشَام عن المبرِّد أيضًا[٥]. ولم أقف عليه فيما راجعته من كتبه.

قال ابنُ مالكٍ[٦]: وهو ثابتٌ بالنَّقْل الصَّحيح في الكلام الفصيح، وأنشَدَ على ذلك قولَهُ:

**يَا رُبَّ قَائِلَـةٍ غَـدًا ... يَـا لَـهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَـهْ**

لكن قد يُجابُ عن هذا بأنَّ الموصوفَ هنا محذوفٌ تقديرُهُ: رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ.

واستنادُ أصحابِ هذا القول إلى أنَّ العَرَبَ تقولُ: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاكَ، حيث ظاهرُ هذا الكلام أنَّ الفعلَ الَّذي هو «يَقولُ ذاكَ» قليلٌ في الرِّجال، وكذلك هو العاملُ، و«رُبَّ رَجُلٍ» معمولُهُ، فأضفنا القولَ الذي هو قولُ ذلك إلى الرَّجل بواسطة رُبَّ، قال سيبويهِ[٧]: «وإذا قلتَ: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاك، فقد أضفتَ القولَ إلى الرَّجُل برُبَّ»، وهذا على معنى تقليل القول لذلك في هذا الجنس. وقد انتقد ابنُ

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٤٨). وانظر همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٣٨).
(٢) انظر شرح الجزولية للشلوبين (٢/ ٨٢٤)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٠).
(٣) انظر همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٣٨).
(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٦).
(٥) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥١).
(٦) انظر المرجع السابق (ص: ٤٥١).
(٧) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٠٩).

السَّرَّاج[١] رَحِمَهُ اللَّهُ قول سيبويه فقال: قال سيبويه: إذا قلت: رُب رجلٍ يقولُ ذاك، فقد أضفت القولَ إلى الرجل بِرُبَّ، وكذلك يقولُ مَنْ تابعه على هذا القول، إذا قال: رُبَّ رجلٍ ظريف، قد أضافت رُبَّ الظريفَ إلى رجلٍ. وهذا لا معنى له؛ لأنَّ اتصالَ الصِّفة بالموصوف يُغني عن الإضافة.

ومثلُهُ أيضًا قولهم: رُبَّ رَجُلٍ يَفهَمُ، فمعنى الفعل «يَفهَمُ» أنه قليل في جنس الرَّجل، فـ«يَفهَمُ» هو العامل، و«رُبَّ رَجُلٍ» هو معمولُهُ، أضفنا الفَهْمَ إلى الرَّجل بواسطة رُبَّ، على معنى تقليل الفَهْم لهذا الجنس. فالظَّاهرُ من كلام العَرَب هنا ومن كلام سيبويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه لا يجبُ في معمول رُبَّ الوصفُ[٢].

إلاَّ أنَّ الشَّلَوبين قد ذَهَبَ إلى أنَّهُ ليس هذا هو المقصودُ من كلام سيبويهِ، بل كلامُ سيبويهِ هنا مجازٌ، والمعنى فيه: أضفتُ ما قامَ مَقَامَ «يقولُ ذاك» من عامل رُبَّ إلى الرَّجُل بـ«رُبَّ»؛ وذلك أنَّ عاملَ رُبَّ يُحذَفُ معها كثيرًا، ويقومُ طولُ الكلام بالصِّفة ـ مع أنها جوابٌ في المعنى لِمَنْ قالَ: ما رأيتُ رجلًا يقولُ ذاكَ، فقلتَ له مجيبًا: رُبَّ رَجُلٍ يقولُ ذاك رأيتَ، ثمَّ حذفتَ « رأيتَ » للاستغناء عنها فيما هذا الكلامُ جوابُهُ، ولطول هذا الكلام الذي هو جوابٌ لصفة معمول رُبَّ، قامت الصِّفةُ مَقَامَ عامل رُبَّ، فنسَبَ سيبويهِ إليها ما هو منسوبٌ إلى عاملِ رُبَّ من إضافته إلى الرَّجُل بالواسطة لَمَّا قامَتْ مَقَامَهُ[٣].

**ثانيًا:** ومن خصائص مجرور رُبَّ إذا كان اسمًا أنَّهُ لا يُفصَلُ بينها وبينه بفاصلٍ، أمَّا ما جَاءَ من فَصْل بالجارِّ والمجرور وبالظَّرْف فضرورةٌ. قال أبو حيَّان[٤]: ولا يُقَاسُ عليه. وأجازَهُ عليُّ بنُ المبارك الكوفيُّ المعروفُ بالأحمر[٥].

(١) الأصول لابن السراج (١/ ٤١٨).
(٢) انظر شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٤).
(٣) شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٥). جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٤).
(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٦).
(٥) المرجع السابق (ص: ٦).

**ثالثًا:** اختُلِفَ في موضع مجرور رُبَّ الإعرابيِّ:

١ - قال بعضُهُم كابن خَروفٍ وأبي حيَّان[١]: يُحكَمُ على موضعه بالرَّفع والنَّصْب على حسب العامل بعدها، ويجوز فيه النصب على الاشتغال إذا كان العاملُ قد عمل في ضمير أو سببه نصبًا، والنصب على المفعول.

٢ - وقال الزَّجَّاجُ وجماعةٌ[٢] أنَّهُ في مَوضع نَصْبٍ دائمًا.

٣ - قال ابن السَّرَّاج[٣]: موضعُ رُبَّ وما عملت فيه نصب.

**ثانيًا: المعمول إذا كان ضميرًا:**

يجوزُ أنْ تَدخُلَ رُبَّ على الضَّمير قبل الذِّكْر بشرط أنْ يُفَسَّرَ هذا الضَّميرُ بنكرةٍ متأخِّرةٍ منصوبةٍ على أصل التَّمييز[٤] نحو: رُبَّهُ رجلًا أكرمتُ. قال ابنُ مالك[٥]: يأتي مجرور رُبَّ نكرةً معنًى ولفظًا كرُبَّ رَجُلٍ، أو معنًى لا لفظًا كرُبَّهُ رجلًا، ورُبَّ رجلٍ وأخيه. فإن هاء «ربَّهُ» لا تدل على معين، وإن كان لفظها لفظ المعرفة، وكذا لفظ أخيه، كلفظ معرفة، وهو في معنى نكرة لأنَّ معناه: رُبَّ رَجُلٍ وأخٍ لَهُ.

وجرُّها للضمير كثير في لغة العرب، قال أبو حيَّان[٦]: وليس جَرُّها للضَّمير بقليل خلافًا لزاعمه. قلتُ: غمز أبو حيان هنا بقوله «زاعمه» ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لأنه قال في الألفية:

ومَا رَوَوا مِنْ نحو رُبَّهُ فَتًى  نَزْرٌ.....

أي قليلٌ. وقد أجاب المرادي[٧] عن قصد ابن مالك بقوله: لعله أراد أنه قليل

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٢) المرجع السابق (ص: ٧).
(٣) الأصول لابن السراج (١/ ٤٩١).
(٤) جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٤).
(٥) شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٧٩١).
(٦) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٦).
(٧) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٤).

بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله في الكافية:

وربه عطبا استندر وقس  عليه إن شئت وحد عن ملبس

فقال: وقس عليه.

وقد أنشَدَ أبو العبَّاس ثعلبٌ شاهدًا على جرِّ رُبَّ للضَّمير قولَ الشَّاعر[١]:

**رَأَبْتُ وَشِيْكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ  وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ**

ورُوي: «ورُبَّهُ عَطَبٍ»، على نية (مِن) وهو شاذ[٢].

واختُلِفَ في هذا الضَّمير، أهو معرفةٌ أم نكرةٌ؟

**ذَهَبَ قومٌ** (وهم الأكثرون) إلى أنَّهُ نكرةٌ أبدًا، وبه قال الزَّمخشريُّ وابنُ عُصْفُور[٣].

قال المالقيُّ[٤]: ولا التفاتَ فيه لكونه ضميرًا؛ إذ من المضمَرات ما يعودُ على نَكِرَة، ومنها ما يعودُ على مَعْرِفَةٍ، إلاَّ أنَّ ما عاد على نَكِرَة نحو: رأيتُ رَجُلًا فكلَّمتُهُ، فتعريفُهُ إنَّما هو بالعَودة خاصَّةً لا بالعِلْم، فمَنْ أطلق عليه معرفةً فهذا المعنى أطلَقَ، فاعْرِفْهُ.

وفَسَّر الشَّلوبينُ[٥] إبهام هذا الضَّمير فقالَ: «حقُّ المضمَرِ أَنْ يجيءَ بعد مُفَسِّره فيُعلَمَ المرادُ به حين التَّلفُّظ به، فلا يكونُ إذ ذاك مبهمًا؛ لأنَّهُ عُلِمَ المرادُ به، وليس المضمَرُ مع رُبَّ كذلك؛ لأنَّ مظهَرَهُ لم يتقدَّمْ فيُعْلَمَ المرادُ به عند ذكْرِهِ، ولكنَّهُ يكونُ عند ذكْرِهِ مبهَمًا حتَّى يجيء ما يفسِّرُهُ بعدُ، ولذلك جازَ أن تَعمَلَ فيه رُبَّ؛ لأنَّه لما كانَ مبهَمًا عند ذكْرِهِ، ولم يخصَّ ذاك جنسًا من أيِّ جنس، كان أبهَمَ من النَّكرة، ولم يتقدَّمْ له ما يعودُ عليه، فيكونُ معهودًا كأَنْ يقعَ عليه المعنى الَّذي كانَ المضمَرُ به معرفةً، ولم يكنْ فيه إلاَّ الإبهامُ الذي هو أكثَرُ من إبهام النَّكرات غالبًا».

(١) انظر شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٧٩٤).
(٢) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٣).
(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٤).
(٤) رصف المباني للمالقي (ص: ٢٦٨).
(٥) شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢١).

**وذهبَ آخرون** إلى أنَّهُ معرفةٌ جرى مَجرى النَّكرة. وبه قال الفارسيُّ[١].

جاء في أمالي ابن الشَّجري[٢]: قال أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ: ومِمَّا قُدِّمَ من الضَّمائر على شَرْطِ التَّفسير: إنَّهُ كرامٌ قومُكَ، وإنَّهُ ذاهبةٌ فلانةٌ، وربَّهُ رجلًا. وليست الهاء بضميرِ شيءٍ جَرَى ذكرُهُ، ولكنها ضميرٌ مبهَمٌ، أشبه بإبهامه النَّكراتِ. وقال أبو إسحاق الزجاج: معنى ربَّهُ رجلًا: أقلِلْ به في الرِّجَال.

وليس كلُّ لغات رُبَّ تدخل على الضَّمير، بل الذي يختصُّ بالدخول عليه هو رُبَّ المشددة لا غير[٣]. ومثالها قولُكَ: رُبَّهُ رَجُلًا جَاءني أي: رُبَّ رَجُلٍ، فالهاء هنا ضميرٌ مبهَمٌ؛ لأنه غير عائد على مذكور، فهو جارٍ مجرى النَّكرات؛ حيث أشبهها بإبهامه، وكذلك النَّكراتُ لا تَخُصُّ، لذا احتاج إلى تفسير ليَخُصَّ ويخرُجَ من إبهامه.

**ولهذا الضَّمير أحكامٌ:**

اختلف النُّحَاةُ في تثنيته وجمعه، فالبصريُّون يَرَونَ أنه لا يثنى ولا يجمع، بل يُبنى على صورة المذَكَّر المفْرَد وإن اختلَفَ المميِّزُ؛ لعدم مَرْجع يَعُودُ عليه، فيختلفُ باختلافه، ولهذا كان ضميرًا نَكِرَةً مجهولًا يُعتَمَدُ فيه على التَّفسير في اللَّفظ الآتي بعدَهُ، فأغنى تثنيةُ التَّمييز وجمعِهِ عن تثنية الضَّمير وجمعه، فيُقالُ على رأيهم: رُبَّهُ رَجُلًا، ورُبَّهُ رُجُلَين، ورُبَّهُ رِجَالًا، ورُبَّهُ امْرَأةً، ورُبَّهُ نِسَاءً.

وأجاز الكوفيُّون التَّثنيةَ والجمعَ والتَّأنيث فيه نقلًا عن العَرَب[٤]، قال ابنُ عصفور: إنَّهم أجازوا ذلك قياسًا[٥].

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٤)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٠)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٦).

(٢) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٧).

(٣) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (ص: ١٠٦).

(٤) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٩)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٤٤).

(٥) انظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٩)، وتوضيح المقاصد للمرادي (١/ ١٧١).

وعقَّبَ عليه المراديُّ قائلًا[١]: وليس كما قال.

قال المالقي في رصف المباني[٢]: وحكى الفراء التأنيث والجمع والتثنية فيه وذلك قياسٌ على باب نِعْمَ، وهو شاذٌّ فيه.

قلتُ: وجاء عند ابن مالكٍ في «شرح الكافية الشافية»[٣] أنَّ ابنَ الأنباري أجاز تطابُقَ الضَّمير مع المميِّز في التَّثنية والجمع.

ومن أحكام هذا الضَّمير أيضًا أنَّهُ لا بُدَّ من تفسيره باسمٍ يأتي بعدَهُ يُنصَبُ على التَّمييز، ولا يجوزُ جَرُّهُ. قال أبو حيَّان[٤]: وربَّما جاء مجرورًا على إضمارها، وتشبيهِ رُبَّ بـ(كم).

**ولكن ما العامل في هذا المميز؟**

لم أجد مَنْ نَصَّ على هذه المسألة، أو ذَكَرَ عاملَ مميز الضَّمير المجرور برُبَّ إلاَّ الإربلي في «جواهر الأدب»، فقد أورد نصًا نقله عن كتاب المسائل، (وأظنه كتاب المسائل للأخفش) يُفهَمُ منه أنَّ العامل في المميز هو ذلك الضمير المتقدم لإبهامه فصار ناصبًا كالعدد، قال ما نصه: «ولم أقف على العامل في هذا المميز إلا في المسائل، فإنه صرَّح فيها أنني عثرتُ في بعض مطالعاتي على أنه منصوبٌ بهذا الضَّمير لإبهامه، فصار ناصبًا كالعدد؛ لأنه لا ينتصبُ بـ(رُبَّ)؛ لأنها حرفُ جرٍّ، ولا بشيء سوى الضَّمير لعدمه، فيتعيَّنُ أنْ يكونَ ناصبُهُ الضَّمير. هذا نَصُّهُ»[٥].

**موضع مجرورها من الإعراب:**

رُبَّ حرفُ جر زائد في الإعراب لا في المعنى كما أسلفت[٦]، ومجروره في موضع

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٩).
(٢) رصف المباني للمالقي (ص: ١٩١).
(٣) شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٧٩٤).
(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٦).
(٥) جواهر الأدب للإربلي (ص: ١٨٤).
(٦) انظر التذييل لأبي حيان (١١/ ٢٩٧)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٢).

رفع على الابتداء في مثل قولك: ربَّ رجلٍ صالح عندي، وفي موضع نصبٍ على المفعولية في مثل قولكَ: ربَّ رجلٍ صالح لقيتُ، وفي موضِع رفع أو جرٍّ في نحو: ربَّ رجلٍ صالح لقيتُهُ[١].

وفي موضع جر في قولكَ: بزيدٍ مررتُ. وهذا رأي الإمام أبو إسحاق الزجاج وجماعة[٢].

وذَهَبَ قومٌ[٣] إلى أنه يكون في موضع نصبٍ وفي موضع رفعٍ على حسب العامل بعدها.

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنه لا يمكن جعلها زائدة؛ لأنها تحرز معنى، والزائد لا يحرز معنى[٤].

ونصَّ أبو حيَّان[٥] كذلك على أنه يجوز فيه الاشتغال إذا كان العاملُ قد عمل في ضميره أو سببه نصبًا.

قال ابن هشام[٦]: ويجوز مراعاة محله كثيرًا وإن لم يجز: مررتُ بزيدٍ وعمرًا إلا قليلًا، قال الشاعر:

**وسِنٍّ كسِنِّيقٍ سناءً وسنَّما ذعرتُ بمدلاحِ الهجير نَهوضِ**

(١) مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٢).
(٢) انظر التذييل لأبي حيان (١١/ ٢٩٦)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٣)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٣) انظر التذييل لأبي حيان (١١/ ٢٩٧)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٤) التذييل لأبي حيان (١١/ ٢٩٩).
(٥) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٧).
(٦) مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٨٢).

## المبحث السابع: حذف رُبَّ وبقاء عملها

حَذْفُ حرفِ الجرِّ لا يكونُ إلاَّ في الضَّرورة،كما قالَ ابنُ جني في «سرِّ الصِّنَاعة»[١]. قال ابنُ خروف: وهو في الشِّعر كثيرٌ[٢].

وقد جاء حذفُ حرف الجرِّ في العربيَّة على قسمين:

قِسْمٌ يُحذَف ويُحذَفُ معه عَمَلُهُ وهو الجرُّ، فينتَصِبُ الاسمُ بعدَ أنْ كان مجرورًا إنْ لم يكُنْ في اللَّفظ من المحذوف عِوَضٌ[٣].

وقِسْمٌ يُحذَفُ ويبقى عَمَلُهُ بعِوَضٍ أو بدون عِوَضٍ، ومنه رُبَّ، وهو المقصودُ بهذا المبحث. وفي ذلك يقولُ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[٤]:

وَقَدْ يُجَرُّ دُوْنَ تَعْوِيْضٍ وَمَنْ ... يَنْصِبُهُ حِيْنَئِذٍ فَمَا وَهَنْ

فمن الأوَّل الذي انتصَبَ بعد حذفِ عامله قولُ الشَّاعر فيما أنشَدَهُ سيبويهِ:

**أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ**

وقولُ جرير:

**تَمُرُّوْنَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا ... كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ**

وقول الآخَر:

**إِذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ ... فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيْدُ**

وهذا القِسْمُ هو الأكثرُ في كلام العرَب؛ لأنَّ الجارَّ لم يَقْوَ أنْ يُحذَفَ ويَبْقَى عملُهُ،كما قويَ الفعلُ، فانتصَبَ المجرورُ[٥].

ومن الثَّاني ما يُحذَفُ باطِّراد أو يُحذَفُ نادرًا.

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٣٩٠).
(٢) شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٥٤).
(٣) انظر شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢٤).
(٤) المرجع السابق (٢/ ٨٢٣).
(٥) انظر المرجع السابق (٢/ ٨٢٤)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٨٩).

فمن الأوَّل الذي يُحذَفُ باطِّراد ويعملُ مضمَرًا حرفُ الجرِّ (رُبَّ)، وهذه خصيصةٌ له لا تكونُ في غيره إلاَّ نادرًا. وسوف نتحدث عنه بمزيد تفصيل.

ومن الثَّاني الذي يُحذَفُ ويعمل مضمَرًا نادرًا:

١ - «**الباءُ**»، وقد أُضمِرَتْ في قول رؤبةَ لَمَّا سُئِلَ: كيف أصبَحْتَ ؟ فقال: خيرٍ، والتَّقديرُ: بخيرٍ.

وكذلك أُضمِرت الباءُ بعد إنْ، حَكَى سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ [١]: «ومن ذلك أيضًا قولكَ: مررتُ برَجُلٍ صالحٍ وإلاَّ صالحًا فطالحٌ، ومن العرب من يقول: إلاَّ صالحًا فطالحًا،كأنه يقول: إلاَّ يكن صالحًا فقد مررت به أو لقيتُهُ طالحًا». فنصَبَ «طالحًا» على الحال.

قال: «وزعم يونس أن من العرب من يقول: إلاَّ صالحٍ فطالحٍ، على: إلاَّ أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ». قال سيبويه: «وهذا قبيحٌ ضعيفٌ؛ لأنك تضمر بعد إنْ لا فعلًا آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إنْ لا في قولك: إن لا يكن صالحًا فطالحٌ، ولا يجوز أن تضمر الجارَّ، لكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبَّ ونحوها في قولهم:

**وبلدة ليس بها أنيس»**

قال ابن مالك معلقًا على كلام سيبويه[٢]: « جَعَلَ سيبويه إضمارَ هذه الباء بعد إنْ أسهَلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو، فعُلِمَ أنَّ إضمارَ الجارِّ في هذا النوع غيرُ قبيح ».

٢ - و« **اللاَّمُ** » في قولهم: لاهِ أبوك، أي: لله أبوكَ، فحُذِفَ حَرْفُ الجرِّ اللاَّمُ بعد حَذْفِ لام التَّعريف، وهي مُرَادةٌ بدليل جَرِّ الاسم، واللاَّمُ الموجُودَةُ في لاهِ فاءُ الكلمة بدليل فتحها خلافًا للمبرد[٣].

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٢) شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢٧).

(٣) شرح ابن القواس (١/ ٤١١).

٣- و«مِن» بعدَ «كم» الاستفهامية بشَرْطِ أنْ يَدخُلَ عليها حَرْفُ جَرٍّ[١]،كقولك: على كَمْ جِذْعٍ بيتُكَ مبنيٌّ ؟ فالجرُّ هنا بـ«مِن» مُضْمَرَةً، وقد آنَسَ بحذفه وجودُ حَرْفِ الجرِّ السَّابق[٢]. هذا مَذهَبُ سيبويهِ والخليلِ والفرَّاء والجماعة[٣].

قال في الكتاب[٤]: وسألتُهُ (يعني الخليل) عن قوله: عَلَى كَمْ جِذْعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياسُ النَّصْبُ، وهو قولُ عامَّةِ النَّاس. فأمَّا الذين جَرُّوا فإنَّهُم أرادوا معنى «مِنْ»، ولكنَّهُم حَذَفوها هاهنا تخفيفًا على اللِّسَان، وصارت «على» عوضًا منها.

ونصَّ الزَّجاجيُّ في «الجمل» على أنَّ ذلك لا خلاف فيه بين النحويين أجمعين، ونسبه إلى سيبويه فقال[٥]: «وإنما جاز إضمارُ (مِن) هاهنا وإن كانت حروفُ الخفض لا تُضمَر؛ لأنه قد عُرف موضعُهَا، وكَثُرَ استعمالُها فيه، فجاز إضمارُها لذلك، كما أضمروا رُبَّ. قال سيبويهِ: ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين».

**قلتُ**: ولكن إجازةُ البصريين لهذا الأمر هو على قبحٍ كما صرَّح المبرد حيث قال[٦]: «والبصريون يجيزون على قبح: على كم جذعٍ ؟ وبكم رجلٍ؟ فإذا لم يدخلها حرفُ الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوزُ الإضمارُ. وليس إضمار مِنْ مع حروف الخفض بحسن ولا قوي، وإنما إجازته على بعد، وما ذكرتُ لك حُجَّة مَن أجازه».

وزَعَمَ ابنُ بابشاذ[٧] أنَّ هذا ليس مَذْهبَ المحقِّقين، وذهَبَ إلى ما ذهَبَ إليه الزَّجَّاجُ من قبلُ وهو القول بأنَّ الجار هو كم نَفْسُهَا، قالَ في «شرحه على الجمل»[٨]:

(١) انظر الجمل للزجاجي (ص: ١٣٥).
(٢) شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٥٣).
(٣) همع الهوامع للسيوطي (٤/ ٧٩).
(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٦٠).
(٥) الجمل للزجاجي (ص: ١٣٥).
(٦) المقتضب للمبرد (٣/ ٥٦ ـ ٥٧).
(٧) انظر شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٥٤)، وشرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢٥).
(٨) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ ٢٣٩) (رسالة دكتوراه).

«لأن حروف الجرِّ لا تضمر، والجرُّ بنفس كم... وليس في حكاية الخليل: على كم جذع بنيتَ دليلٌ له؛ لأن الجرَّ يحتمل أن يكون بالإضافة».

وردَّ عليه ابنُ خَرُوفٍ الأندلسيُّ[١] وأفسَدَ كلامَهُ قائلًا: «قولُهُ فاسدٌ، وإضمارُ الحرْفِ نَصٌّ من جميعهم إلاَّ الزَّجَّاجَ وَحْدَهُ».

**قلتُ:** حَكَى ابنُ النَّحَّاس[٢] عن شيخه أبي إسحاقَ الزَّجَّاج أَنَّهُ كان يجعَلُ الخفضَ بـ«كم» نَفْسِهَا، ولا يَحذِفُ شيئًا. قلتُ: ونسَبَ السُّيُوطيُّ إليه أنَّ الجرَّ بإضافة كم لا بإضمار مِن[٣]، وهذا الذي يُفهَمُ من نصه، فقد نقل عنه ابنُ سيده قولَهُ معلقًا على إضمار مِن: «هذا التَّقديرُ عندي خطأٌ؛ لأنَّ حروفَ الخفض لا تُضمَرُ، إلا أنه يجوز الخفضُ على وجه آخَرَ، وهو أن يُخفَضَ بكم في الاستفهام كما يُخفَضُ بها في الخبر، ألا ترى أنهم قد أجازوا النصبَ بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يُخفَضُ بها في الاستفهام تشبيهًا بالخبر»[٤].

كما نقل أنَّ هذا الذي ذهب إليه الزَّجَّاجُ هو اختيار أبي علي الفارسي، ويُحكَى عن هشام الكوفيِّ، وأبي عبد الله الطُّوَال.

قلتُ: صرَّحَ أبو علي الفارسيُّ في (المسائل المنثورة) بأن الخفض هو بإضمار (مِن) قال[٥]: «وذلك قولك: بكم رجلٍ مررتَ؟ لأنكَ أضمرتَ مِن بعد كم إذا كان في الكلام دلالة على إضمارها وهي الباءُ».

وأبدى ابنُ سيده تأييده لهذا القول ورضاه عنه فقالَ[٦]: «وله مع ذلك وجهٌ من القياس والعادة في الاستعمال؛ لأنَّ الشَّيئين المختلِفَين إذا كانت بينهما شركةٌ في بعض

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ ٦٥٤).
(٢) انظر روايته في إصلاح الخلل لابن سيده (ص: ٢٣٩)، وشرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٥٥).
(٣) همع الهوامع للسيوطي (٤/ ٧٩).
(٤) إصلاح الخلل لابن سيده (ص: ٢٣٩).
(٥) المسائل المنثورة للفارسي (ص: ٨٦).
(٦) إصلاح الخلل لابن سيده (ص: ٢٤٠).

أحوالها فربما حُمِلَ بعضها على بعض، وذلك كثيرٌ في العربية،كحملهم اسمَ الفاعل على الصِّفةِ المشبَّهة في أن أضافوه إلى ما فيه الألف واللام... وأمثالُ هذا كثيرٌ في العربية».

قالَ ابنُ خَرُوفٍ معلقًا على هذا النَّقل(١): « ولا يُمْكِنُ الخفضُ بها؛ لأنَّهَا بمنزلة عددٍ يَنْصِبُ ما بعدَهُ، ولا يجوزُ فيه الخفضُ، فكذلك ما حُمِلَ عليه وجُعِلَ بمنزلته».

وعلَّل الأَبَّذيُّ(٢): بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدُّم حرف جر، فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة.

قلتُ: ونقل السيوطي في «الهمع»(٣) أن هناك مَنْ مَنَعَ الجرَّ في مميز كم الاستفهامية مطلقًا، ومنهم من أجازه مطلقًا.

٤ – « **الواوُ**» في القسم، كقولهم: هالله، وآلله، جرُّوا؛ لأن الأصل: والله، فعوَّضوا عن الواو ها(٤)، قيل: ومنه قراءة علي بن أبي طالب(٥) رضي الله عنه وجماعةٌ قوله تعالى: (وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةً آلله) [المائدة:٢] بالتنوين والمد والجرِّ. وجرُّ لفظِ الجلالة فيه خلافٌ بين النَّحْويِّين أهو بالواو المحذوفة، أم بالعوض(٦).

وهذا الحذف يكاد يختص بلفظ الجلالة، ويكون ضعيفًا إن كان الحذف بلا عوض، وبغير ضعف إن كان بعوضٍ(٧).

٥ – «**على**» في مثل قول الشاعر:

**وَكَرِيْمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلِفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلاَمِ**

(١) شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٥٥).
(٢) همع الهوامع للسيوطي (٤/ ٧٩ ـ ٨٠).
(٣) المرجع السابق (٤/ ٧٩).
(٤) انظر الكتاب لسيبويه (ص: ٤٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٦٢).
(٥) انظر المحتسب لابن جني (١/ ٢١٢).
(٦) انظر شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢٣ ـ ٨٢٤).
(٧) انظر المرجع السابق (٢/ ٨٦٠ ـ ٨٦١).

أراد إلى الأعلام، فحذف «إلى»، وأبقى عملها دون دليل[١].

وهذه المواضع عند ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من المطرد، وقد أشار إليه بقوله:

وقَد يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لدى حَذفٍ وبَعضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

أمَّا رُبَّ فحَرْفٌ من حُرُوف الجرِّ العوامل، ويعملُ الجرَّ مُظهَرًا، وهو الغالبُ فيه، وقد يعملُ محذوفًا لدلالة مَعمُولِهِ اللاَّزم للجَرِّ والتَّنكير عليه.

ولا تَعمَلُ عند الحذف إلاَّ بشَرْط أنْ يسبِقَهَا أحدُ حروف العطف الثَّلاثة: الواو والفاء وبل، وحذفُهَا بعد الواو كثيرٌ، وبعد الفاء وبل قليلٌ[٢].

**فمثالُ الحَذْفِ بعد بَلْ** قولُكَ: بل دارٍ للأحبَّةِ عرفتُها، وقولُ رؤبةَ:

**بَل بلـدٍ ملءُ الفِجَـاجِ قَتَمُهْ**

وقولُ الآخَر:

**بَلْ بَلَـدٍ ذي صُعُـدٍ وأَصْبَابْ**

أي: رُبَّ بلدٍ. وقولُ الآخَر:

**بَلْ جَوزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ**

أي: رُبَّ جوز تيهاءَ.

**ومثالُ الحذف بعد الفاء** قولُ امرئ القيس:

**فَمثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَـائِمِ مُغْيَلِ**

وقولُ ربيعةَ بنِ مَقروم الضَّبِّيِّ:

**وَ إِنْ أهلِكْ فَـذي حَنَـقٍ لَظَاهُ يَكَـادُ عَلَـيَّ يَلتَهِـبُ التِهَابا**

وقولُ المتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ:

**فَـإِمَّا تُعْرِضَـنَّ أُمَيْـمَ عَـنِّي ويَنْزِعْـكِ الوُشَاةُ أولوا النِّيَـاطِ**
**فَحُورٍ قَدْ لَهَـوْتُ بِهِـنَّ عِيْنٍ نَوَاعِـمَ في البُرُودِ وفي الرِّيَاطِ**

(١) انظر شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢٤).

(٢) انظر المرجع السابق (٢/ ٨٢١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٩١).

**ومثالُ الحذف بعد الواو** قولُكَ: وكتابٍ حفظتُهُ في ليلةٍ، وقولُ امرئ القيس:

**وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْـوَاعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِي**

أي: ورُبَّ كتابٍ، ورُبَّ ليلٍ. وقولُ رؤبةَ:

**وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخْتَرَقْ**

وقولُهُ أيضًا:

**وبَلَـــدٍ عَاميَـــةٍ أعماؤُهُ**

وقولُ الآخَر أنشده أبو علي[(١)]:

**وَبَلَـــــدٍ بِآلِـــهِ مُـؤَزَّرِ**

وقول الآخَر:

**وسَبِيٍ قَدْ حَوَيْتُـــهُ في المَغَارِ**

وقول الشَّمَّاخ:

**ودَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تَمَشَّـى نَعَامُهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى في خِفَافِ اليَرَنْدَجِ**

وقول الآخَر أنشده سيبويه:

**وَبَلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَـــا أَنِيْسُ**
**إلاَّ اليَعَافِيْـــرُ وَإلاَّ العِيْسُ**

وهو كثيرٌ.

وقد خالف العلاَّمةُ ابنُ مالكٍ فيما اشتُهر من قلَّة الحذف بعد الفاء وبل، وكثرته بعد الواو، فجعل الحذفَ بعد الفاء كثيرًا، قال في التَّسهيل[(٢)]: « يُجَرُّ برُبَّ محذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل أقل، ومع التَّجَرُّد أقل»، مع أنه نصَّ في «شرح الكافية الشافية»[(٣)] على كثرة الحذف مع الجرِّ بعد الواو، دون التعرض لأختيها الفاء وبل.

(١) كتاب الشعر للفارسي (١/ ٤٩).
(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ١٤٨). وانظر شرحه (٣/ ١٨٦).
(٣) شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢١).

وعلَّقَ المرادي على قوله: « يُجَرُّ برُبَّ محذوفةً بعد الفاء كثيرًا» فقال[١]: «فيه نظرٌ؛ لأنه لم يردْ إلاَّ في بيتَين،كما قال بعضُهُم، ولعلَّه أراد بالنِّسبة إلى بل».

**قلتُ:** يُفهَمُ من كلامه في الألفيَّة أنه يقول بقلَّة الحذف بعد الفاء وبل؛ لأنَّهُ نصَّ على أنَّ الحذفَ شاعَ بعد الواو بقوله:

وحُذفت رُبَّ فجرَّتْ بعدَ بل  والفا وبعدَ الواو شَاعَ ذا العَمَلْ

فاقتضى ذلك أنه لم يشِعْ بعد غيرها من الأحرف الثَّلاثة.

ولا تعمَلُ محذوفةً مع غير تلك الأحرف الثَّلاثة، فلا يقالُ: ثمَّ رَجُلٍ لقيتُهُ، ولا: أو رَجُلٍ لقيتُهُ. وكذلك أيضًا لا تعمَلُ محذوفةً دون أنْ يتقدَّمَهَا عاطفٌ، فلا يقالُ: رَجُلٍ لقيتُهُ، تريدُ: رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ، وما جاء من ذلك فشاذٌّ نادرٌ لا يُعْتَدُّ بمثله في القياس[٢]،كقول جميل[٣]:

**رَسْمِ دَار وَقَفْتُ في طَلَـلِـهْ  كِدْتُ أَقْضِي الحيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ**

أراد: رُبَّ رَسْمِ دارٍ. ومثله في غير رُبَّ قولُ رؤبةَ وقيلَ له: كيفَ أصبحتَ؟ فقال: خيرٍ عافاكَ الله. يريد بخير، أو على خير.

أمَّا اطِّرادُ حَذْفِ غيرها من حروف الجرِّ مع بقاء الجرِّ فهو قليلٌ في مقابل حَذْفِ رُبَّ، ومن ذلك جرُّ المعطوف على خبر ليس(المنصوبِ) على توهُّم وجود الباء، كقولكَ: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، التقدير: ولا بقاعدٍ، وكذلك جرُّ مميِّز كم في قولكَ: بكم درهمٍ، التقدير: بكم من درهمٍ، وغيرها من الأماكن التي ذَكَرَهَا الشَّاطبيُّ في المقاصد الشافية فليرجَعْ إليها[٤].

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٥). وانظر توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٧).
(٢) انظر تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٣) انظر سر الصناعة لابن جني (١/ ١٤٩)، والخصائص لابن جني (١/ ٢٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٥٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٢٩)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٣٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٤/ ١٩٩).
(٤) انظر المقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٩٦ ـ ٣٠١).

**وهذه المسألةُ (أعني حَذْفَ رُبَّ وبقاءَ عَمَلِهَا) اختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فيها:**

فَذَهَبَ البصريُّونَ وعلى رأسهم أبو عليٍّ[١] إلى أنها تحذف بعد الفاء والواو وبل، ويبقى عمَلُهَا، وقالوا: جاز إعمالُ الجارِّ مُضْمَرًا؛ لأنَّ اللفظَ بالواو سَدَّ مَسَدَّه. وكالواو أيضًا الفاءُ وبل، وأمثلتها كثيرةٌ.

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ ووافقهم المبرِّدُ من البصريِّين[٢] إلى أنَّ رُبَّ لا تَعمَلُ مُضمَرةً، وأنها إذا حُذِفَت عُوِّضَ عنها الواوُ، وهي العاملُ؛ لأنه صار عوضًا من رُبَّ، فعَمِلَ عَمَلَهُ بحُكْم نيابته عنه،كما عملتْ همزةُ الاستفهام وحرفُ التَّنبيه الجرَّ في القَسَم بحكم النِّيابة عن واوه نحو: آلله لَتَنْطَلِقَنَّ، ولاها الله ذا.

واحتجُّوا بأنَّنا إذا لم نحكم بأَنَّ الجرَّ للواو كانت عاطفةً، والعاطفُ لا يقعُ إلاَّ بعد معطوفٍ عليه، وهذه الواوُ كثيرًا ما تقعُ مُبْتَدَأً بها في الشِّعر،كما في قول الشَّاعر:

**وبَلَـدٍ عَامِيَـــةٍ أعماؤُهُ**

وقول الآخَر أنشده أبو علي[٣]:

**وَبَلَدٍ بِآلِـــهِ مُـــؤَزَّرِ**

وقول الآخَر:

**وسَبِيٍ قَدْ حَوَيْتُهُ في المَغَارِ**

وقول الآخَر:

**ودَوِّيَّـةٍ قَـــفْرٍ تَمَشَّى نَعَامُهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى في خِفَافِ الأَرَنْدَجِ**

فلو حَكَمْنَا بأنَّ الجرَّ لـ(رُبَّ) لتمحَّضَت الواوُ للعطف ابتداءً، والعطفُ لا يقعُ

(١) انظر رأيه في كتاب الشعر للفارسي (١/ ٥٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٧).

(٢) انظر أمالي ابن الشجري (٢/ ١٣٤)، وشرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢١)، والجنى الداني للمرادي (ص: ١٥٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٧)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٤٧٣).

(٣) كتاب الشعر للفارسي (١/ ٤٩).

ابتداءً، فالجرُّ بها لا برُبَّ المحذوفة.

وقد استدلَّ المبرِّدُ[١] على هذا الرأي بافتتاح القصائد بها،كقوله:

**وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخْتَرَقْ**

وكالأبيات السَّابقِ ذكرُهَا.

ورُدَّ على ذلك من أوجهٍ:

**أولها:** أنَّ وقوعَهَا في أوائلِ القصائد لا يُخرِجُهَا عن كونها عاطفةً، فلا حُجَّةَ لهم في ذلك لإمكان إسْقاطِ الشَّاعر شيئًا من أوِّلها، ولإمكان عَطْفِهَا على بعض ما في نَفْسِهِ من كلام مُقَدَّر، ولذلك لا يجوز دُخُولُ واو العطف عليها[٢].

**ثانيها:** أنَّ العرَبَ أضمَرَتْ رُبَّ بعد الفاء في جواب الشَّرط،كما في قول الشَّاعر:

**فإنْ أهلِكْ فَذي حَنَقٍ لَظَاهُ يَكَادُ عَلَيَّ يَلتَهِبُ التِهَابا**

فما بعد الفاء جاء مجرورًا، ولم تُوجَد الفاءُ جارَّةً في شيءٍ من كلامهم كما قال ابنُ الشَّجري[٣]؛ لذلك كان لا بدَّ من أنْ يكون التَّقديرُ: فرُبَّ ذي حَنَقٍ، وفَرُبَّ حُورٍ. وكما كان الجرُّ برُبَّ مضمرةً بعد الفاء، فكذلك بعد الواو، ولا فرقَ.

وقد ذهبَ بعضُ النَّحْويِّينَ إلى جَعْل الجرِّ هنا للفاء نفسها، وجعل هذا الموضع قِسْمًا مستقلًا من أقسامها تكونُ فيه جارَّةً وسمَّاه فاءَ رُبَّ[٤]، وهي التي يقَعُ بعدَهَا الجرُّ، كالبيت السَّابق، وكقول امرئ القيس:

**فَمثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَـائِمِ مُغْيَلِ**

وقول المتنخِّل الهذليِّ:

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ١٥٤)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٤٧٣).

(٢) الجنى الداني للمرادي (ص: ١٥٥)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٩٣).

(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ٢١٨).

(٤) انظر رصف المباني للمالقي (ص: ٤٥٠)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٧٥).

فَإِمَّا تُعْرِضَنَّ أُمَيْمَ عَنِّي ... وَيَنْزِعْكِ الوُشَاةُ أولوا النِّيَاطِ
فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِيْنٍ ... نَوَاعِمَ فِي البُرُودِ وفِي الرِّيَاطِ

وهذه في الحقيقة الفاءُ السببيَّةُ العاطفةُ لجُملَةٍ على مثلها، ورُبَّ مضمَرَةٌ بعدها كما أُضمِرَتْ بعد الواو وبل، أو هي واقعة في جواب الشرط،كما في بيت الهذلي السَّابق[١].

قال المالقيُّ: والفاءُ ليست بمعنى رُبَّ، فلا معنى لنسبتها إليها[٢].

قلتُ: وقد حكى ابنُ عصفور وابنُ مالكٍ الاتِّفاقَ على أنَّ الجرَّ برُبَّ لا بالفاء[٣].

**ثالثها:** أنَّ العَرَبَ قد أضمَرَتْ رُبَّ بعد بل، حيث جاء اللَّفْظُ بعدها مجرورًا، كما في قول رؤبةَ:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

وقول الآخَر:

بَلْ بَلَــدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبَابْ

وقول الآخر:

بَلْ جَوزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ

ولا التفاتَ لما نقله بعضُهُم[٤] من أنَّ (بل) تكونُ حرفَ جرٍّ للنَّكرة بمنزلة رُبَّ، وقد استشهدوا لذلك ببعض ما ذَكَرْنَاه من الأشعار، وبقول لبيد[٥]:

بَلْ مَنْ رَأى البَرْقَ بِتُّ أَرقُبُهُ ... يُزْجِي حَبِـيًّا إِذَا خَبَا ثَقَبَا

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٧٥).
(٢) رصف المباني للمالقي (ص: ٤٥٠).
(٣) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ١٤٨)، وشرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨٢١)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٧٦، ١٥٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٧).
(٤) انظر العباب للصغاني (قعط)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٣٢)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٢٣٧).
(٥) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٦) والأزهية للهروي (ص: ٢٣١)، و رصف المباني للمالقي (ص: ٢٣٣).

ويُفهَمُ من كلام الصَّغَانيِّ بعدَ إيراده هذا الشَّاهد[١] حيثُ قال: «بل بمعنى رُبَّ» أنَّهَا هي الجارَّة لا رُبَّ.

والجوابُ عن ذلك بأنَّ بل حرفُ إضرابٍ، فإذا وقعتْ في أوَّلِ الكلام فهي حرفُ إضرابٍ عن كلام مقدَّرٍ مخالِفٍ لما هي فيه، أو حرف ابتداء[٢].

ولا يَلزَمُ من هذا أنْ يكونَ الذي يليها مبتدأً، فرُبَّما دخَلَتْ على حرفٍ، كقول أبي ذُؤَيبٍ[٣]:

**بَلْ هَلْ أُرِيْكَ حُمُوْلَ الحَيِّ غَادِيَةً كالنَّخْلِ زَيَّنَهَا يَنْعٌ وإِفْضَاحُ**

فكيف يكونُ مبتدأً؟

قال أبو عليٍّ[٤]: وهذا (أي القول بأنَّ الجرَّ هاهنا ببل) لا نَعلمُ أحدًا به اعتدادٌ يقولُهُ، فتعيَّنَ أنْ يكونَ الجرُّ بـ(رُبَّ) محذوفةً.

قلتُ: وقد حَكَى ابنُ عصفور وابنُ مالكٍ الاتِّفاقَ على أنَّ الجرَّ هنا بـ(رُبَّ) لا بـ(بل)، كالجرِّ بعد الفاء[٥].

**رابعها**: أنَّ هذه الواو لو جاءت مع رُبَّ فهي العاطفةُ باتِّفاق، وكذلك تكونُ مع حذفها، ولا تُنقَلُ عن ذلك إلاَّ بدليل، والأصلُ عدمُهُ[٦].

**خامسها**: أنَّ الواوَ لم يثبت كونُهَا حرفَ جرٍّ بنَفْسِهَا إلاَّ في المبدَلَةِ من الباء في القَسَم،

(١) العباب للصغاني (حجف).
(٢) الجنى الداني للمرادي (ص: ٢٣٧).
(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٦)، والأزهية للهروي (ص: ٢٣٠)، والمخصص لابن سيده (١١/ ١٢٢)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٢٣٢).
(٤) انظر كتاب الشعر للفارسي (١/ ٥١).
(٥) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ١٤٨)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٢٣٧)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٩٣).
(٦) المقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٩٣).

وليسَتْ إذ ذاك بحرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جرٍّ بالاحتمال[١].

**سادسها**: أنَّ الواوَ تجتمعُ مع رُبَّ وتظهَرُ معها، وهذا يدلُّ على عدم نيابتها عنها؛ لأنه لو كانت نائبةً عنها لما جاز ظهورُهَا معها؛ لأنه لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّضِ منه، كواو القسَمَ، لا يجوز الجمعُ بينها وبين الباء، فلا يقال: وبالله لأفعلَنَّ على أن تكونَ الواو حرفَ قسَمٍ كالباء.

فلمَّا جازَ الجمعُ بين الواو ورُبَّ، دلَّ ذلك على أنَّها لم تَنُبْ عنها، ولا عُوِّضَتْ منها.

وقد عقَّبَ الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه الأدلَّةِ بقوله: وفيها نظرٌ. ثمَّ نَصَّ على أنَّ الدَّليلَ الأقرَبَ منها الذي يمكنُ الاعتمادُ عليه هو مجيءُ رُبَّ مضمَرَةً بعد بل، ولم يقلْ أحدٌ بأنَّ بل تجرُّ، ومثلُهَا الفاءُ، حيث قالَ: « إنْ ثبتَ الاتِّفاقُ بين الفريقين على أنَّ الفاء وبل ليستا جارَّتين عند حَذْفِ رُبَّ، فإنَّ الفَرْقَ بينهما وبين الواو فيه بعدٌ »[٢].

ثمَّ ختَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ كلامَهُ بأنَّ هذه المسألة لا ثمرةَ لها في النَّحو، وإنَّما البحثُ فيها مُظْهِرٌ للمُرْتَكَبِ الأَولى في ضبط القوانين خاصَّةً. وإذا كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وجهٌ صحيحٌ، وما قاله الآخَرُون كذلك، والله أعلمُ.

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٩٣).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٩٤).

## المبحث الثامن: لحاقُ التَّاء لـ(رُبَّ)

تَلحقُ التَّاءُ مفتوحةً رُبَّ لتأنيثها، وللمبالغة في معناها[١]. فيُقالُ: رُبَّتَ، كما لحقَتْ ثُمَّ، ولا، وحين، والآن، فقيل فيها: ثمَّتَ، ولاتَ، وتحين، وتالآن. فممَّا جاء في ثُمَّتَ قولُ رجل من بني سلول:

**ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني**

وقول الأعشى:

**ثُمَّتَ لاَ تَجْزُونَني عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِيني الإلَهُ فَيُعْقِبَا**

وفي (لات) جاء قولُهُ تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص:٣] . وقَالَ بعضُهُم: إنَّ التَّاءَ مُلحَقَةٌ بـ (حين) لا بـ(لا) أي: ولا تحينَ مَنَاصٍ[٢]. ومن حديث في البخاري (باب مناقب المهاجرين): اذهب بهذا الآن معك[٣].

وقال أبو وجزة السعدي في (تحين):

**العاطفونَ تَحِينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمطْعِمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعِمِ**

وفي (تالآن) ما جاء في الحديث: « اذهبْ بهذا تالآن معك» أي: الآن.

ومثال (رُبَّتَ) قولُ ابنِ أحمرَ:

**ورُبَّتَ سَـــائلٍ عَني حَفيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُـــهُ أَمْ لم تَعَارَا**

وقول ضَمْرةَ النهشليِّ:

**مَـاويَّ يَا رُبَّتَمَا غَـــارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللذْغَـــةِ بِالمِيْسَم**

وقول حنظلةَ الجرميِّ:

**أقْـــرَّةُ رُبَّتَمَـا لَـيْلَـةٍ غَبَقْتُكَ فيهَا صَـرِيْحَ اللَّبَنْ**

وقول آخَرَ:

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام (١/ ١٢٦).
(٢) الصاحبي لابن فارس (ص: ٤٧).
(٣) صحيح البخاري (٥/ ٩٨).

يَا صَاحِـبًا رُبَّتَ إنْسَانٍ حَسَـنْ
يَسْأَلُ عَنْكَ اليومَ أَو تَسْـأَلُ عَنْ

وكما قيل: رُبَّما، يقال في تأنيثه: رُبَّتَما[١].

أما الوقوف على هذه التاء فقد اختلف النقل في ذلك، فقد نص ابنُ جني رَحِمَهُ اللَّهُ على أنه إذا وُقف عليها وُقف بالتَّاء لا غير، جاء في سر الصناعة قوله[٢]: ألا ترى أنَّ التَّاءَ في رُبَّتَ وثُمَّتَ علامةُ تأنيث، كما أنَّ التاء في مُسْلِمَة وعاقلة علامةُ تأنيث، وقد أبدلوا تاءَ التأنيث في الاسم هاءً في الوقف، فقالوا: مُسْلِمَه، وعَاقِلَه، ولم يبدلوا التَّاء في رُبَّت وثَمَّتَ ولاتَ ولَعلَّتَ في وَقفٍ ولا وَصْلٍ؛ لأنه ليس للحرفِ قوَّةُ الاسم وتصرُّفُهُ، والفعلُ أيضًا في هذا جار مجرى الحرف.

ونَقَلَ بعضُ النحاة المتأخرين جواز الوقوف عليها بالهاء والتاء. قال ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: وهذه التاء تلحق رُبَّ ساكنة كما تلحق الأفعالَ، ومتحرّكةً كما تلحق الأسماءَ، فتقول: رُبَّتْ بالسكون، ورُبَّتَ بالفتح. فقياسُ مَن أسكنها أن يقف عليها بالتاء، كما يقف على ضَرَبَتْ. وقياسُ من حرّكها أن يقف عليها بالهاء، كما يقف على كَيْهْ، وذَيْهْ.

و قال ابنُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ[٤]: إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية المتحرك ما قبلها لفظًا أو تقديرًا في آخر الاسم أعرف من سلامتها، وتاء جمع السلامة والمحمول عليه بالعكس، وفي هيهات وأولات ولات ورُبَّتَ وثُمَّتَ وجهان.

وقَالَ أَبُوحَيَّان[٥]: وَأما ثمت وربت ولعلت فَالْقِيَاس على لات سَائِغ فَيُوقف عَلَيْهِنَّ بِالتَّاءِ وَالْهَاء قَالَ وَقد ذهب إِلَى ذَلِك فِي رُبَّتَ ابن مَالك قَالَ وَالأَحْسَن عِنْدِي الْوَقْف عَلَيْهَا بِالتَّاءِ كالوصل.

(١) معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (ص: ١٠٧).
(٢) سر الصناعة لابن جني (١/ ٣٠٩).
(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨٨)، وانظر اللباب للعكبري (١/ ١٨٠).
(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ٣٣٠).
(٥) انظر همع الهوامع للسيوطي (٣/ ٤٣٩).

## المبحث التاسع: اتصال (ما) برُبَّ

تتصل (ما) بـ(رُبَّ) فتكفها عن العمل.

والكفُّ في اللُّغة: المنع، وعند النَّحْويِّين منع عامل عن عمله بلحاق ما له، وهذا العاملُ قد يكونُ عاملَ رَفْعٍ كالفعل (قَلَّ) يُقالُ فيه: قَلَّمَا، وقد يكونُ عاملَ نصبٍ كالحروف المشبَّهة بالفعل (إنَّ) وأخواتُهَا، وقد يكونُ عامل جرٍّ كـ(رُبَّ). وقد أشارَ إلى هذا ابنُ مُعْطٍ بقوله:

**ورُبَّ إنْ كُفَّتْ بما كرُبَّمَا ... صَارَتْ كَمِثْلِ إنَّمَا وَقَلَّمَا**

فمن عوامل الجرِّ (رُبَّ). تتَّصِلُ (ما) بـ(رُبَّ) فتُكَفُّها عن عملها غالبًا[١].

وتختصُّ حين كفِّها بالدُّخول على الجملة، واختُلِفَ في نوع هذه الجملة على رأيين:

**الأوَّلُ**: أنَّهَا الجملةُ الفعليَّةُ، وهو مذهَبُ الجمهور[٢].

قلتُ: نَصَّ سيبويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك حيث قال في الكتاب[٣]: «جعلوا رُبَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيَّؤُوها ليُذكَرَ بعدها الفعلُ؛ لأنهم لم يكُنْ لهم سبيلٌ إلى: رُبَّ يقول، ولا إلى: قلَّ يقولُ، فألحقوهما (ما)، وأَخْلَصُوهُمَا للفِعْل».

وقال أيضًا[٤]: «وسألتُ الخليل عن قول العَرَبِ: انتظرني كما آتيكَ، وارقبني كَمَا ألحقكَ، فَزَعَمَ أنَّ ما والكافَ جُعِلَتَا بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ، وصُيِّرَتْ للفعل، كما صُيِّرَت للفِعْل رُبَّمَا».

**نوع الفعل في الجملة الفعلية:**

وتكون «رُبَّما» مختصَّةً حينئذٍ بالدُّخول على جملةٍ فعليَّةٍ فعلُهَا ماضٍ لفظًا ومعنًى.

---

(١) انظر الكافية لابن الحاجب (ص: ٥٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٤).

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٣٠)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٦).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٥).

(٤) المرجع السابق (٣/ ١١٦).

فإنْ دَخَلَتْ على مُستَقْبَل فإنَّهُ يُحْمَلُ على حكاية الحال[١]، كما في قوله تَعَالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[الحجر:٢]، أو يُحمَلُ على معنى الماضي[٢]، ويُرَدُّ إلى الأصْل المستعْمَل في رُبَّما وهو الماضي.

ولَمَّا كانَتْ رُبَّ لِمَا مَضَى، وَجَبَ أنْ تكونَ رُبَّمَا أيضًا كذلك، فلا يليها إلاَّ الماضي من الأفعال، فإنْ وَقَعَ بعدها الفعلُ المضارعُ صَرَفَتْ معناه إلى المضيِّ نحو: رُبَّمَا يَقُومُ زيدٌ، أي: رُبَّمَا قَامَ زَيدٌ. وإنَّما صَرَفَتْ معناه إلى المضيِّ؛ لأنَّهَا قبل اقترانها بـ(ما) مستعمَلةٌ في المضي، فاستُصْحِبَ لها ذلك بعد الاقتران، و(ما) للتَّوكيد، وليست بناقلةٍ من معنًى إلى معنًى[٣].

ومَذهَبُ الكوفيِّين إذا وليها مضارعٌ تقدرُ «كان» قبلها،كما ذَكَرَ أبو حيَّانَ في تذكرته[٤].

أمَّا قولُهُ تَعَالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢] فظاهرُهُ الاستقبالُ، إلاَّ أنَّهُ مُؤَوَّلٌ بالماضي لِصِدْقِ الموعود به، ولقَصْدِ التَّقريب لوُقُوعِهِ، فجُعِلَ وإنْ كانَ غيرَ واقع كأنَّهُ واقعٌ مجازًا.

وفي «شَرْح ألفيَّة ابن معطٍ» لابن القَوَّاس[٥]: أنَّهُ على تقدير كان – وهو رأيُ الكُوفيِّينَ كما سبق– أو على نيابةِ المستَقْبَلِ عن الماضي. والمعنى: رُبَّمَا وَدَّ الذين كَفَرُوا.

وقد استعرَضْتُ أقوالًا أُخَر في هذه الآية حين الحديث عن متعلَّق رُبَّ.

على أنَّ بعضَهُم حمَلَ الآية على قول مَنْ أجازَ وُقُوعَ الفعل المستقبَل بعدها، كما في قول الشَّاعر:

(١) جواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٦).
(٢) انظر الأصول لابن السراج (١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)، وشرح الجزولية للأبذي (٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٧).
(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٥) شرح ألفية معط (١/ ٤٠٧).

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

قال[١]: لأنَّ في تخريج الآية السَّابق تكلُّفًا؛ إذ مآلُهُ إلى أنَّهُ عُبِّرَ بالمستقبَل عن ماضٍ، وذلك الماضي مجازٌ عن المستقبَل.

ونَقَلَ ابنُ القوَّاس[٢] عن بعضهم نَقْلًا عن أبي عليٍّ إجازَةَ وُقُوع المستَقْبَل بعدَهَا. وعلى هذا يَصِحُّ حينئذٍ وُقُوعُ الفعل بعدها مُطْلَقًا دون تعيين.

قال بعضُهُم: وقد أُولِعَت العامَّةُ بإدخال (رُبَّمَا) على المستَقْبَل[٣].

**الثاني:** جَوَازُ دُخُولها على الجملتَين، فقد أجَازَ بعضُ العلماء كالكِسائيِّ[٤]، وابن السَّرَّاج[٥]، والزَّمَخْشَريِّ[٦]، والجزوليِّ[٧]، وابنِ الشَّجَريِّ[٨]، وابنِ الحاجِبِ[٩] دُخُولَهَا على الجملتين الاسميَّة والفعليَّة. واستَشْهَدُوا على ذلك ببيت أبي دؤاد:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤَبَّلُ فِيهِم وَالعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وبهذا قال العَلاَّمَةُ ابنُ مالك[١٠]، وخَرَّجَ بيتَ أبي دؤاد « رُبَّمَا الجامِلُ... » السَّابق ذكْرُهُ على أنَّ (ما) زائدةٌ كافَّةٌ، هيَّأتْ رُبَّ للدخول على الجملة الاسميَّة، كما هيَّأتها للدخول على الفعليَّة. بينما تأوَّلَهُ الفارسيُّ وابنُ عصفور على أنَّ (ما) نكرةٌ موصوفةٌ، والاسمُ المرفوعُ بعدها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صفةُ (ما)[١١].

(١) انظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٧).
(٢) شرح ألفية ابن معط (١/ ٤٠٧)، وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٧).
(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٨٧).
(٥) الأصول لابن السراج (١/ ٤١٩).
(٦) المفصل للزمخشري (ص: ٢٩٢)، والجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٦).
(٧) الجزولية للشلوبين (ص: ١٢٦).
(٨) الأمالي لابن الشجري (٢/ ٥٦٤).
(٩) الكافية لابن الحاجب (ص: ٢١٧).
(١٠) شرح الكافية الشافية للأستراباذي (٢/ ٨١٨). وانظر الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٦).
(١١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٦).

وقد نَسَبَ المرادي وأبو حيان[١] هذا الرأي إلى المبرِّد، وعقَّب عليه ابنُ خَرُوف بقوله[٢]: وكلام أبي العباس ومَن تابعه فيها فاسدٌ، كلُّهُ لا يُعَوَّلُ عليه.

**قلتُ**: ولم أَجِدْ في كلام المبرِّد ما يُؤيِّدُ هذا الرَّأي الذي نُسب إليه، فقد ذَكَرَ في «المقتضب» و«الكامل» دُخُولَ «رُبَّما» على الأفعال، ولم يعرض للجملة الاسمية[٣].

وإلى هذا أيضًا ذهَبَ ابنُ القوَّاس وإنْ لم يصرِّحْ به؛ لأنَّهُ مَثَّلَ لرُبَّ حين كَفِّهَا بـ«ما» بإنَّ وأخواتِهَا، وقَلَّ وطَالَّ في وقوع الجملتَين بعدها، فقال[٤]: أمَّا إنَّ فكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١]، و﴿إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الممتحنة:٩]، وأمَّا قلَّمَا فكقول الشاعر:

**صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ**

وقد نصَّ على أنَّ حُكمَهَا جميعًا حُكْمُ رُبَّ عند الكفِّ، ففُهِمَ أنَّه يجيز وقوع الجملتين الاسمية والفعلية بعد ربَّما.

وقال بعضهُمُ: إنْ دخلت (رُبَّما) على الجملة الاسميَّة فهو من باب وَضْعِ الاسميَّة مَوضِعَ الفعليَّة ضرورةً[٥].

ونَقَلَ ابنُ القوَّاس[٦] عن الشَّلَوبين أنَّهُ نَصَّ ناسبًا إلى سيبويهِ على أنَّ رُبَّما مختصَّةٌ بالدُّخول على الجملة الفعليَّةِ، ودُخُولُهَا على الجملة الاسميَّةِ يكونُ ضَرُورةً.

**قلتُ**: لعلَّ ابنَ القوَّاس وَهِمَ في فهم عبارة الشَّلَوبين، فهو لم ينسب إلى سيبويه إلا اختصاصَ رُبَّما بالجملة الفعليَّةِ، وهو مذهبه رَحِمَهُ اللَّهُ كما أسلفتُ، أمَّا قولُهُ بأنَّهَا تَدخُلُ

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٥٦)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص: ٨).
(٢) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٥٤٨).
(٣) المقتضب للمبرد (٢ / ٤٧، ٥٤)، والكامل للمبرد (١/ ٤٤٢).
(٤) شرح ابن القواس (١/ ٤٤٠٧).
(٥) شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٦)، وشرح ابن القواس (١/ ٤٠٧).
(٦) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٧).

على الاسميَّة ضرورةً فكانَ ردًّا منه على مَنْ أجاز دُخُولَهَا على الجملتَين الفعليَّةِ والاسميَّةِ، واستشهادهم على ذلك بقول أبي دؤاد المتقدِّم:

**رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيْهِم وَالعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ**

ولم ينسبه إلى سيبويه. بل هو يعتبره شاذًا[١].

**وجملة الأقوال في دخول (ما) على رُبَّ منحصرةٌ في الأَوجُه التالية:**

١- أنْ تكونَ كافَّةً، تَدخُلُ على رُبَّ فتُبْطِلُ عَمَلَهَا لعدم اختصاصها، ويجوز في ما بعدها حينئذٍ أمران:

أ – أن يكون فِعْلًا، وقد كان ممتنعًا دُخولُها عليه حين كانت عاملةً. وهذا النَّوعُ هو أكثر أنواعها، ومنه قولُ جذيمةَ الأبرَشِ:

**رُبَّمَا أَوفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاَتُ**

ب– أن يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، والمبتدأ معرفةٌ. وهذا النوعُ قليلٌ[٢]، ومنه قولُ أبي دؤاد[٣]:

**رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيْهِم وَالعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ**

ويُفهَمُ من كلام بعض النُّحاة أنَّ دُخُولَ (ما) على رُبَّ وكَفَّهَا عن العمل يُحيلُ معناها إلى أَحَدِ أمرين[٤]:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الغَرَضُ من لحاق (ما) تقليلُ النِّسبة نحو: رُبَّمَا يكونُ كذا.

الثَّاني: أنْ يكونَ الغرضُ من لحاقها تكثيرُها، كقول أبي عَطَاءٍ السِّنديِّ:

**فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ**

وقال بعضُهُم: إنَّ معناها لتحقيق النِّسبةِ الواقعةِ بعدها.

(١) انظر شرح الجزولية للأبذي (٢/ ٨٢٥).
(٢) معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (ص: ١٠٧).
(٣) انظر رصف المباني للمالقي (ص: ٢٧١).
(٤) شرح ابن القواس (١/ ٤٠٦)، وجواهر الأدب للإربلي (ص: ٤٥٦).

٢ – أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً بمعنى شيء. ومنه قولُ أميَّةَ بن أبي الصَّلتِ:

رُبَّمَا تَكْرُهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

أي: رُبَّ شيءٍ تَكرَهُهُ النُّفُوسُ. وعلى هذا تأوَّلَ الكوفيُّونَ (ما) في قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢] على أنَّهَا اسمٌ بمعنى شيء، ووافقهم ابن يسعون[١]. في حين قال البصريُّون: هي كافَّةٌ[٢].

٣ – أنْ تكونَ زائدةً لغوًا، ولا أثَرَ لها حينئذ في رُبَّ التي تبقى على عملها وهو الجرُّ، كقولكَ: رُبَّمَا رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُهُ. ومنه قولُ عَديِّ بنِ رَعْلاءَ:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بسَيفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

أي: رُبَّ ضَرْبَةٍ. وهذا النَّوعُ قليلٌ[٣].

٤ – أنْ تكونَ مصدرية على مذهب مَن أجاز دخولها على الجملة الاسمية[٤].

وذهب ابن خروف إلى أنها تكون زائدة دائمًا قال: ودليل زيادتها ذكرها مع كل فعل، وهذا مقتضى كلام الأخفش سعيد بن مسعدة الذي قال في «معاني القرآن» في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر:٢] قال[٥]: «وأدخل مع رُبَّ (ما) ليُتكلم بالفعل بعدها». قال ابن خروف[٦]: «وهو الظاهر من كلام سيبويه»، وذلك تفسيرًا لقوله في الكتاب عن (ما)[٧]: «جعلوا رُبَّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيَّؤُوها ليُذكَرَ بعدها الفعلُ؛ لأنهم لم يكُنْ لهم سبيلٌ إلى: رُبَّ

(١) انظر توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٣).
(٢) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٦٥).
(٣) انظر رصف المباني للمالقي (ص:٢٧١)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢ / ٢٨٨).
(٤) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧٧٣).
(٥) معاني القرآن (٢/ ٣٧٨).
(٦) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٥٤٨).
(٧) الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٥).

يقول، ولا إلى: قلَّ يقولُ، فألحقوهما (ما)، وأَخْلَصُوهُمَا للفِعْل».

وقوله أيضًا[١]: «وسألتُ الخليل عن قول العَرَبِ: انتظرني كما آتيكَ، وارقبني كَمَا ألحقكَ، فَزَعَمَ أنَّ ما والكافَ جُعِلَتَا بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ، وصُيِّرَتْ للفعل، كما صُيِّرَت للفِعْل رُبَّمَا».

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٦).

## المبحث العاشر: أدواتٌ وصيغٌ تشبه رُبَّ في معناها

هناك أحرف وصيغٌ تشبه رُبَّ من حيث المعنى، أتناولها بإيجاز فيما يلي:

### ١- كم الخبرية:

يشبه رُبَّ في الدلالة على التَّكثير -عند مَن يرى أنَّ رُبَّ للتَّكثير- كم الخبريةُ، واستدل مَن ذهب إلى ذلك بنصَّين لإمام النحاة سيبويه، يُفهَمُ منهما أنَّ رُبَّ مثل كم، وبما أنَّ كم للتَّكثير فرُبَّ مثلها كذلك تفيد التَّكثير. قال سيبويه في «الكتاب»[١]:

«واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحدٌ، إلا أن كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة مِنْ. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبرَ كم. أخبرناه يونس عن أبي عمرو».

وبهذا استدل ابن مالك على أنَّ رُبَّ تفيد التكثير؛ لأنَّ سيبويه قال: هي مثل كم، وكم لا خلاف في أنها تفيد التكثير. هذا كلام سيبويه.

وقال في الكتاب أيضًا[٢] عن كم: «ومعناها معنى رُبَّ».

قال ابن مالك معلقًا عليه[٣]: «ولا معارض له في كتابه».

قال المراديُّ معلقًا على كلام ابن مالك[٤]: قلت: أما استدلاله بصلاحية كم في كل موضع وقعت فيه، غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه: إنَّ لمجرورِ رُبَّ في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبةَ كثرةٍ إلى المفتخر، ونسبةَ قلَّةٍ إلى غيره. فتارةً يأتي بلفظ كم على نسبةِ الكثرة، وتارةً يأتي بلفظ رُبَّ على نسبة القلة.

وأمَّا قولُهُ: ولا معارض له في كتابه فغيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّ سيبويه إذا تكلم في الشواذِّ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقولَ: ورُبَّ شيءٍ هكذا. يريدُ أنه قليلٌ نادرٌ، كقوله

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٦١).
(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٥٥).
(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٨).
(٤) الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٤٦).

في باب ما وقد أنشد بيتَ الفرزدق:

**إذْ هُم قُريشٌ وإذ مَا مِثلَهُمْ بَشَرُ:**

وهذا لا يكاد يُعرَفُ، كما أنَّ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣] كذلك. ورُبَّ شيءٍ هكذا.

قال الشلوبين: فكيف يُتوَهَّمُ أنه أراد بقوله: إنَّ معنى كم كمعنى رُبَّ أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضدِّ ذلك؟ قال: وكلُّ من شَرَحَ كتاب سيبويه لم يقُلْ أحدٌ منهم: إنَّ سيبويه أراد بهذا الكلام أنَّ رُبَّ للتكثير. وقد فسَّرَ أبو علي هذا الموضع فقال: إنما قال: إنَّ معنى كم كمعنى رُبَّ؛ لأنها تشاركُ رُبَّ في أنها تقع صدرًا، وأنهما لا تَدخلان إلاَّ على نكرة، وأنَّ الاسم المنكورَ الواقع بعدهما يدلُّ على أكثرَ من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد كم يدلُّ على كثير، والاسمُ الواقع بعد رُبَّ يدلُّ على قليل. وكذا قال ابنُ درستويه والرماني وغيرُهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه.

ونص ابن خروف على أنها في شبهها برُبَّ تفيد التقليل والتكثير، لا أنها مختصة بالتقليل كاختصاص رُبَّ، لأنهم مجمعون على أنَّ كم للكثرة وللندرة[١].

**٢ – قد:**

تأتي قد لإفادة التقليل والتكثير، وتكون مثل رُبَّ في ذلك.

**أما إفادتها التقليل** فتأتي فيه على ضربين[٢]:

أ – إفادة تقليل وقوع الفعل نحو: قد يصدُقُ الكذوبُ، وقد يجودُ البخيلُ.

قال المرادي[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ في الجنى الداني: «ونازَعَ بعضُهُم في إفادة قد لمعنى التَّقليل، فقال: قد تدل على توقع الفعل مما أسند إليه، وتقليل المعنى لم يستفد من قد، بل لو

(١) شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٥٥).
(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام (ص: ٢٣٠).
(٣) الجنى الداني للمرادي (ص: ٢٥٩).

قيل: البخيلُ يجودُ، فُهِمَ منه التَّقليلُ؛ لأنَّ الحكمَ على مَن شأنُهُ البخلُ بالجود إنْ لم يُحْمَلْ على صدور ذلك قليلًا، كان الكلامُ كذبًا؛ لأنَّ آخرَهُ يدفعُ أوَّلَهُ.

**ب – إفادة تقليل متعلَّقه** نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤] أي: أن ما أنتم عليه هو أقل معلوماته سبحانه وتعالى.

قال المرادي[١]: الظاهر أن قد في هذه الآية للتحقيق.

**وأمَّا إفادتها للتكثير** فقد قاله سيبويه[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ في الكتاب، قال: «وتكون قد بمنزلة ربما. وقال الشاعر الهذلي:

**قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ**

كأنه قال: ربما».

كما نصَّ عليه الزمخشريُّ[٣] في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤]، قال: أي ربَّما نرى، ومعناه تكثير الرؤية.

كما استشهد مَن قال بأنَّ قد تدلُّ على التكثير بقول امرئ القيس:

**قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوْقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوْبُ**

قال المراديُّ[٤]: وهو معنى غريب، ذكره جماعة من النحويين، وقد جعلوه بمنزلة ربما.

### ٣ – صيغ التصغير:

تفيد صيغ التصغير التقليل والتكثير أيضًا كرُبَّ، وإفادتها التَّقليل هو الغالبُ. تقول: رُجيلٌ، وحُجير. قال أوس بن حجر:

**فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ**

(١) الجنى الداني للمرادي (ص: ٢٥٧).
(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٧).
(٣) الكشاف للزمخشري (١/ ٢٤٤).
(٤) الجنى الداني للمرادي (ص: ٢٥٨).

## الخاتمة

الحمد لله الذي وفقنا إلى ما قصدنا إليه، وقد طفنا في كتب النحاة واللغويين مدة من الزمان مع الحرف (رُبَّ)، وتبين لنا في نهاية هذا التطواف أهم معالم هذا الحرف وهي:

١ – أن رُبَّ حرفٌ ثلاثي يلزم الصدارة، وفيه لغات عدة.

٢ – أنه يفيد التقليل في رأي جمهور النحاة، وهو رأي سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ، أما ورودها في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢] فهو وارد على مذهب العرب في قولهم: لعلك ستندم على فعلك، وربَّما ندم الإنسانُ على ما فعل، ولا يشكُّونَ في تندمه، ولا يقصدون تقليله، ولكنهم أرادوا: لو كان النَّدَمُ مشكوكًا فيه أو كان قليلًا لحقَّ عليك ألاَّ تفعل هذا الفعل، لأنّ العقلاء يتحرَّزونَ من التَّعرُّضِ للغم المظنون، كما يتحرّزون من المتيقن ومن القليل منه، كما من الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودّون الإسلام مرةً واحدةً، فبالحريِّ أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يَودُّونَهُ في كلِّ ساعةٍ لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ حكاية ودادتهم.

٣ – أنها تتعلق بالفعل العامل فيها، وحدد بعضهم هذا الفعل بكونه ماضيًا مثبتًا كأبي حيان، وأجاز بعضهم كونه حالًا كابن السراج، ونص جمهور النحاة كسيبويه وغيره على أن هذا الفعل يذكر غالبًا، وأجاز بعضهم كالفارسي حذفه وذكره.

٤ – أن مجرورها اسم نكرة، ولا تدخل على معرفة، وعلى الأفعال، وقد يكون ضميرًا وهو في معنى النكرة كما نص ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥ – أن رُبَّ قد تحذف ويبقى عملها، وهذا كثير في لسان العرب.

٦– أن (ما) تتصل بـ(رُبَّ) فتكفها عن العمل، وحينئذ لا تدخل إلا الجملة الفعلية كما نص سيبويه وجماعة، ونقل بعض العلماء كابن مالك وغيره دخولها على الفعلية والاسمية.

والله أعلم، وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

## أهم المصادر والمراجع


- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **الإغفال.** لأبي علي الفارسي، أحمد بن الحسن بن عبد الغفار، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، ومركز جمعة الماجد للتراث والثقافة ـ دبي، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف.** لأبي البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، وتحقيق د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- **إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب).** لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. وتحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- **البحر المحيط.** لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، دار الفكر ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي.** لابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.** لأبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **تذكرة النحاة.** لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل.** لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٣٤هـ.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.** لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ـ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

- **التعليقة للفارسي على كتاب سيبويه.** لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **توضيح المقاصد.** المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **جواهر الأدب.** لعلاء الدين الإربلي، علي بن محمد بن علي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.** لأبي محمد البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السِّيد، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُّودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.
- **الحلل في شرح أبيات الجمل.** لأبي محمد البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السِّيد، تحقيق: د.مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية - القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.** للبغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **الخصائص.** لأبي الفتح ابن جني، عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **ديوان امرئ القيس.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨٤م.
- **رصف المباني في حروف المعاني.** للمالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **سر صناعة الإعراب.** لأبي الفتح ابن جني، عثمان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب.** للبغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م.
- **شرح أشعار الهذليين.** صنعة أبي سعيد السكري، الحسن بن الحسين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

- **شرح ألفية ابن معط.** لابن القواس، المَوصلي عبد العزيز بن جمعة بن زيد، تحقيق: د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **شرح التسهيل.** لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير.** لأبي علي الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي، تحقيق: د.تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن الإشبيلي، علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن الإشبيلي، علي بن محمد بن علي بن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- **شرح كافية ابن الحاجب.** لرضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن، تحقيق د.حسن محمد الحفظي ود. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م
- **شرح الكافية الشافية.** لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **الصاحبي.** لابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٧٧م.
- **العين.** لأبي عبد الرحمن الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- **الكامل في اللغة والأدب.** لأبي العباس المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **الكتاب.** لأبي بشر بن قنبر، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **كتاب الشعر = إيضاح الشعر.**
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لأبي القاسم الزمخشري، محمود ابن عمر جار الله، دار المعرفة ـ بيروت. وطبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت بتحقيق عبد الرزاق المهدي.

- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، تحقيق: د.غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.** لأبي الفتح بن جني، عثمان، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- **المسائل المنثورة.** لأبي علي الفارس،ي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، تحقيق: شريف النجار، دار عمار ـ عمان، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- **معاني الحروف.** المنسوب لأبي الحسن الرماني، علي بن عيسى، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.** لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط٥ ـ ١٩٧٩م.
- **المفصل في علم العربية.** لأبي القاسم الزمخشري، محمود بن عمر، تقديم وتعليق د.محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم ـ بيروت ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.** لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة بجامعة أم القرى، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٢٨هـ.
- **المقتضب.** لأبي العباس المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.** لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر ـ أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع.** لجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الملخص | ٢٥٨ |
| المقدمة | ٢٥٩ |
| تمهيد | ٢٦٠ |
| **المبحث الأول:** رُبَّ عند العَرَب | ٢٦١ |
| **المبحث الثاني:** رُبَّ بين الحرفيَّة والاسميَّة | ٢٦٤ |
| **المبحث الثالث:** اللُّغَاتُ الواردةُ في رُبَّ | ٢٦٨ |
| **المبحث الرابع:** دلالة رُبَّ | ٢٧١ |
| **المبحث الخامس:** رُبَّ بين الأصالة والزِّيادة (متعَلَّقُ رُبَّ والعامل فيها) | ٢٨٢ |
| **المبحث السادس:** معمولُ رُبَّ (مجرورها) وموضعه من الإعراب | ٢٨٦ |
| **المبحث السابع:** حذف رُبَّ وبقاء عملها | ٣٠٠ |
| **المبحث الثامن:** لحاقُ التَّاء لـ(رُبَّ) | ٣١٣ |
| **المبحث التاسع:** اتصال (ما) برُبَّ | ٣١٥ |
| **المبحث العاشر:** أدواتٌ وصيغٌ تشبه رُبَّ في معناها | ٣٢٢ |
| الخاتـمة | ٣٢٥ |
| أهم المصادر والمراجع | ٣٢٦ |